

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْقُرْآنُ لِحَلْقَةِ قُرْآنٍ

شیخ الاسلام تقی الدین
ابن تیمیۃ

تحقيق

أبوسعیم
محلی فتحی السنتین

دار الصحابة للتراث بطباطبا
للنشر، والتحقيق، والتوزيع

كتاب قدحوى ذرراً بعين الحسن ملحوظة
لهذا قلت تزيناً
حقوق الطبع محفوظة

لدار الصحيح لـ التراث بطنطا

للنشر - والتحقيق - والتوزيع

المَرَاسِلَاتُ :

طنطاش المديريه - أمام مخطبة بذرين التعاون
ت: ٤٧٧ ص.ب: ٣٣١٥٨٧

الطبعة الأولى

م ١٩٩٢ - ه ١٤١٢

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِينَ يَدِيِ الْكِتَابِ
وَأَهْمَيْتُهُ

الحمد لله وكفى ، وسلام على عباده الذين اصطفى ، وبعد .

من سنن المدى التي تركها لنا النبي ﷺ صلاة الجماعة ، حيث يجتمع المسلمون فيتعارفون ويتعاونون ، وما أجمل قول ابن مسعود رضي الله عنه :

لقد رأينا وما يختلف عن الصلاة إلا منافق قد علم نفاقه ، أو مريض ،
إن رسول الله ﷺ علمنا سنن المدى ، وإن من سنن المدى الصلاة في المسجد
الذى يؤذن فيه » رواه مسلم وأحمد وأبو داود والنسائي وأبي ماجه ..

وفي رواية أخرى لأبي داود قال « حافظوا على هؤلاء الصالوات الخمس
حيث ينادي بهن ، فإن من سنن المدى ، وإن الله تبارك وتعالى شرع
لنبيه سنن المدى ، ولقد رأينا » وما يختلف عنها إلا منافق بَيْنَ النفاق ،
ولقد رأينا وإن الرجل ليهادى بين رجلين حتى يقام في الصيف ، وما منكم
أحد إلا وله مسجد في بيته ، ولو صلتم في بيوتكم ، وتركتم مساجدكم
تركتم سنة نبيكم ، ولو تركتم سنة نبيكم لظلمتم » .

هكذا هي صلاة الجماعة فلها أهمية كبرى ، لما يترتب عليها من فوائد
جمة ولو أخذنا نسرد تلك الفوائد ما انتهينا ، فنها على سبيل المثال :

١ - شعور أهل الإسلام بعظمتهم دينهم الذي جمعهم في مكان واحد ،
يتساوى فيه الجميع الفقير ، والغني ، الشريف ، والملوكي الكل سواسية
كأسنان المشط .

٢ - يعرف أهل الإيمان أحوال بعضهم ، فيختلف الغنى على الفقير ،
ويعلن القوى الضعيف ، فيما التكافل الاجتماعي بين المجتمع ككل ، وهذا
ما تريد المجتمعات الحديثة أن تصل إلىه .

٣ — يعرف أعداء الإسلام أن المسلمين يكملون واحمدته ، فهم معًا في الدين ، فكيف يتفرقون في الدنيا .

وهكذا نجد أن فوائد صلاة الجماعة عظيمة لجماعة المسلمين ، بل إنها لفرد عظيمه ، فهي تعلمه النظام ، وتعلمه النظافة ، إلى غير ذلك ومن هنا كان ينبغي لكل مسلم أن يعرف حكم صلاة الجماعة ، فإن الناس قد تهاونوا فيها ، حتى أصبحت بيوت الله خالية من المصلين ، فإنما الله وإنما إليه راجعون .

أما الجزء الثاني من هذا الكتاب فيتحدث عن القراءة خلف الإمام وهذا موضوع خطير ، فإن العيادة قد تنازعوا فيه ، واحتلقو مع عموم الحاجة وخطورته ، فيأتي شيخ الإسلام ويقول القول الوسيط ، فيفصل في هذا الأمر ، ولقد كان الإمام مسقاً من قبل في الحديث عن «هذا الموضوع » فلما كتب ألف فيه الإمام البخاري كتابه (خير الكلام في القراءة خلف الإمام) ، وألف الإمام البهجهي كتابه (القراءة خلف الإمام) .

ولقد استوعب هذا التراث الإمام ابن تيمية ، وأخرج لنا خلاصة التراث المأثور عن السلف الصالح ، مع ذكر أقوال كل فريق من العلماء ، وفي النهاية كعادته يخرج لنا بالقول الأوسط ، والمذهب الراجح .

و هكذا نرى أن هذا الكتاب جدير بالقراءة ، جدير بالإقتناء لما حوى
من علم شريف ، يوصل إلى طاعة الله و عبادته .

عملی فی الكتاب

- ١ - قمت بتأثیریح الأحادیث النبویة الموجودة فی الكتاب ، مع ذکر درجة الحديث كلما أمكن ذلك .
- ٢ - أرجعت الآیات القرآنیة إلی مواضعها من السور ، مع تشكیلها تشکیلاً کاملاً ، لأهمیة هذا الأمر .
- ٣ - قمت بارجاع أقوال السلف إلی مواضعها من المراجع التي ذکرت فيها ، وهذا يزید فی توثیق القيمة العلمیة لتلك الأقوال .
- ٤ - أعددت مقدمة للكتاب تحتوى على التالي :

(ا) بین يدی الكتاب وأهمیته .

(ب) ترجمة المصنف .

(ج) أصل الكتاب .

(د) عملی فی الكتاب .

وأخیراً

إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت ، وما توفيقي إلا بالله ، عليه توكلت وإليه أنيب .

أبو مریم / مجدى بن فتحی السيد

﴿ أَصْلَ الْكِتَاب ﴾

هذا الكتاب في أصله مكون من رسائل شيخ الإسلام ابن تيمية ، كتبها عندما سئل عن صلاة الجماعة هل هي فرض عين أم فرض كفاية ، أم سنة ، فإن كانت فرض عين ، وصلى وحده بغير غيره ، فهل تصح صلاته أم لا ؟

أما الرسالة الثانية فهي عبارة عن السؤال عن القراءة خلف الإمام ؟

ولقد أخرجا هاتين الرسائلتين من مجموعة فتاوى شيخ الإسلام ، وكانتا في المجلد رقم (٢٣) وذلك للجامعة الملحقة إلى هذين الموضوعين ، ولتسهيل وصول القارئ المسلم إلى أحكام هاتين المسألتين ، فإنه يتضمن عليه أن يشتري مجموعة الفتاوى المؤلفة من (٣٧) مجلداً .

ولقد حاولنا خدمة الكتاب بتحقيقه ، وإيصال ما قد يصعب فيه ، ويعلم الله عز وجل كما بذلك من طاقة في تحرير الصواب . ولكن أبي الله عز وجل أن يكون الكمال إلا لكتابه ، فمن وجد خيراً في عمل فهذا من فضل الله ، فلا يحرمني الدعاء بال توفيق ، وإن كانت الأخرى فليس تنفر لـ ، وحسبي أن الله يعلم ما في الصدور ، وأسأل الله - تبارك وتعالى - أن ينفع بهذا العمل المسلمين ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

(ترجمة المصنف)

أولاً نسبه ونشأته :

هو شيخ الإسلام ، الإمام المجتهد ، تقى الدين أبو العباس أحمد ابن عبد الحليم ابن عبد السلام بن عبد الله بن تيمية الحراني .

ولد بحران فيعاشر ربيع الأول سنة ٦٦١ هـ ، ثم ارتحل والده به وبأخويه إلى دمشق فيمين هاجر إليها من المسلمين فراراً من التتار الذين أغروا على بلاد الإسلام في ذلك العهد ، وأظهروا في الأرض الفساد .

فلما ذهب إلى دمشق تلقى العلم على مشايخها ، واعتنى بالحديث ، فسمع المسند مرات ، والمكتب الستة ، ومعجم الطبراني الكبير ، وما لا يحصى من الكتب ، ثم أقبل بعد ذلك على الفقه وعلم العربية ، ثم أقبل على التفسير إقبالاً كلياً حتى سبق فيه ، وأحكم أصول الفقه ، كل ذلك وهو ابن بضع عشرة سنة ، فانهير العلماء من فرط ذكائه ، وسيلان ذهنه ، وقوه حافظته .

وكان يحضر إلى المحافل العلمية ، فيناظر ، ويناقش ، وأفتى وله أقل من تسعة عشرة سنة ، وتوفي والده وعمره احدى وعشرون سنة ، فقام مكانه بتفسير القرآن أيام الجمع في المسجد الجامع .

وهذا يحق لنا أن نقول : إنه لا عجب ولا غرو في نبوغه - رحمة الله - فقد وهبه الله كل عوامل النبوغ ومؤهلاته : وراثة طيبة عميقة بالجنور العلمية ، وقوة عقلية وذهنية بلغت حد الاعجاب .

ثم بعد ذلك اتجه إلى الحديث روایة وحفظا ، فرواه عن أعلامه ،

وَكَبَارُ شِيوخِهِ فِي وَقْتِهِ كَابِنُ أَبِي الْيَسِيرَ ، وَمَجْدُ الدِّينِ بْنِ عَسَاكِرٍ ،
وَفَخْرُ الدِّينِ بْنِ الْبَخَارِيِّ وَغَيْرُهُمْ .

وَمَعَ الْحَفْظِ وَالرِّوَايَةِ كَانَ كَوْبِيَاً عَلَى الْمَدْرُوسِ الْعُلْمِيَّةِ ، وَالْبَحْثِ ،
فِي مُخْتَلِفِ الْعِلُومِ ، وَقَلِيلًا يَزَوِّلُ عَلَمًا مِنَ الْعِلُومِ ، إِلَّا وَيَفْتَحُ اللَّهُ
عَلَيْهِ فِيهِ .

وَكَانَ يَكْتُبُ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ فِي فِتْنَتِهِ ، أَوْ أَصْوَلِهِ ، أَوْ تَفْسِيرِ ،
أَوْ فِي الرَّدِّ عَلَى الْفَلَاسِفَةِ وَأَهْلِ النَّحْلِ وَالْفَرَقِ ، نَحْوًا مِنْ أَرْبَعِ كِرَاسَاتِ .

ثَانِيَةً صَفَاتُهُ الْذَّاتِيَّةُ :

كَانَ يَمْتَازُ رَحْمَةَ اللَّهِ — بِالشَّجَاعَةِ وَالْجَدَدِ فِي النَّصْحِ اللَّهِ ، وَاللَّامَةِ
وَكَانَ يَدْعُونَ إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ سَلْفُنَا الصَّالِحِ ، فَأَظْهَرَ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ
وَنَهَا عَنِ الْمُنْكَرِ فِي كُلِّ مَكَانٍ كَانَ يَذَهِّبُ إِلَيْهِ .

وَامْتَازَ — رَحْمَةَ اللَّهِ — بِقُوَّةِ الْحَافِظَةِ ، فَكَادَ أَنْ يَسْتَوْعِبَ السَّنَنَ وَالآثارَ
— حَفْظَهَا ، إِنْ تَكَلَّمَ فِي التَّفْسِيرِ فَهُوَ صَاحِبُ عِلْمِهِ ، وَإِنْ أَفْتَى فِي الْفَقْهِ فَهُوَ
مَدْرِكٌ بِغَایَتِهِ ، أَوْ فِي الْحَدِيثِ فَهُوَ حَامِلُ رَايَتِهِ .

وَمِنْ صَفَاتِهِ — رَحْمَةَ اللَّهِ — كَانَ عَلَى الْهَمَةِ عَزِيزُ النَّفْسِ ، لَا يَذَلُّ ،
وَلَا يَمْارِي ، وَكَانَ صَرِيحاً إِلَى أَبْعَدِ حَدَودِ الْصِّرَاحَةِ ، فِي رَأْيِهِ ، وَمِنَاظِرِهِ ،
وَمَؤْلَفَاتِهِ ، فَمِنْ مَوَاقِفِهِ الْجَرِيَّةُ الْمُبِيَّنَةُ الَّتِي تَذَكَّرُ لَهُ ، وَتَبَيَّنَ كَيْفَ كَانَ
فِي عِلْمِهِ وَفَضْلِهِ .

١ - لَمَّا زَحَفَ التَّتَارُ عَلَى الشَّامَ ، وَتَسَامَحَ النَّاسُ بِأَنْهُمْ سِيقَصُدُونَ
مَصْرَ بَعْدَ ذَلِكَ ، أَمْتَلَّتْ قُلُوبُهُمْ بِالرُّعبِ ، وَاتَّقَى الْأَعْيَانُ مَعَ الشِّيخِ ابْنِ
تَيْمِيَّةِ عَلَى لِقَاءِ مُلْكِهِمْ قَازَانَ ، فَذَهَبُوا إِلَيْهِ ، وَتَكَلَّمَ مَعَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ كَلَامًا
شَدِيدًا ، وَكَانَتِ الْغَايَةُ أَنْخَذَ الْأَمَانَ لِأَهْلِ دَمْشَقَ ، ثُمَّ لَيَقَافِ الزَّحْفَ ،
فِي جَلِسَ الشِّيخِ ابْنِمَ قَازَانَ الَّذِي طَلَبَ الدُّعَاءَ مِنْهُ ، فَرُفِعَ يَدِيهِ وَدُعِاهُ لَهُ دُعَاءً
مِنْصَفًا أَكْثَرَ عَلَيْهِ ، وَقَازَانَ يُؤْمِنُ عَلَى دُعَائِهِ .

٢ - وشكا رجل من الناس إلى ابن تيمية من ظلم نزل به من أميره ، وكان هذا الأمير فيه جبروت وغواصة . فدخل عليه الشيخ غير هياب ولا وجل ، فقال الأمير : أنا كنت أريد أن أجئ إليك لأنك عالم زاهد ، يعني بهذا الاستهزاء من الشيخ .

فقال الشيخ : موسى كان خيراً مني : وفرعون كان شراً منك ، وكان موسى يجيء إلى باب فرعون كل يوم ثلاثة مرات ، ويعرض عليه الإيمان .

٣ - يذكر ابن كثير في حوادث سنة ٦٩٩ هـ أنه في السابع عشر من رجب دار الشيخ ابن تيمية — رحمة الله — وأصحابه على الحمارات والحانات : فكسروا أولئك الحمور وأراقواها وعزّروا الناس الذين اتخذوا تلك الأماكن للفحش ، فنحر الناس بذلك .

ثالثاً : شيوخه وتلاميذه :

حكى البرزالي أن شيوخه أكثر من مائة شيخ ، وهذا القول يوضح لنا كيف كانت همة الشيخ في السماع كبيرة .

وفي خبر آخر يروى أنه قد بلغ عداد من سمع منهم أكثر من مائة عالم . فسمع في دمشق ابن عبد الدائم ، وابن أبي اليسر ، والجبل بن عساكر ، ويحيى ابن الصيرفي ، والشيخ شمس الدين ابن أبي عمر ، وغيرهم .

وقد أخذ الفقه والأصول عن والده . والشيخ زين الدين بن المنج ، وقرأ العربية على ابن عبد القوى ، وسمع الحديث عن شمس الدين عثمان الحنفي . وابن علان ، والكلال عبد الرحيم ، وابن شيمان . وغيرهم من شيوخ الحديث حادث عنه خلق كبير منهم : النديبي ، والبرزالي . وأبو النسح بن سيد الناس . ويكفيه فخرأ . أن من تلاميذه ابن قيم الجوزية الذي أضاف المكتبة الإسلامية العاملة ، حشرات المؤلفات النافعة الخالية .

رابعاً : ثناء العلماء عليه :

قال الشيخ عماد الدين الواسطي :

« فوالله لم يُرَأَ تحت أديم السماء مثل ابن تيمية علماً وعملاً ، وحالاً وخُلُقاً ، وحلماً وقياماً في حق الله عند انتهاء حُرْمَانِه ، أصدق الناس عقداً ، وأصحهم علماء ، وحرماً ، وأعلاهم في انتصار الحق وقيامه همة ، وأسخاهم كفاناً ، وأكملهم اتباعاً للنبي ﷺ »

وقال الحافظ الذهبي صاحب المصنفات المدائعة :

« شيخنا ، وشيخ الإسلام ، وفريد العصر علماً ومعرفة ، وشجاعة وذكاء ، ونصحاً للأمة ، وأمراً بالمعروف ، ونهاً عن المنكر ، ومحاسنه كثيرة ، وهو أكبر من أن يُنَسبَّه على سيرته مثلـ ، فلو حلفت بين الركن والمقام لحلفت أني ما رأيت بعيني مثلـ ، وأنه ما رأى مثل نفسه »

وقال الإمام ابن دقيق العيد :

« ... رأيت رجلاً سائر العلوم بين عينيه ، يأخذ ما شاء منها ، ويترك ما شاء »

وقال ابن الزملکانی إمام الشافعية في عصره :

« كان ابن تيمية إذا سئل عن فن من الفنون ظن الرأى والسامع أنه لا يعرف غير ذلك الفن ، وحكم أن أحداً لا يعرف مثلـ ، وكان الفقهاء من سائر الطوائف إذا جلسوا معه استفادوا في مسائل مذاهبهم منه ملـ لم يكونوا يعرفونه قبل ذلك ، ولا تكلـ في علم شرعـ أو غيرـ إلا فاق فيه أهـلـ »

ثم ذكر ابن الزملکانی شرعاً في ابن تيمية فقال :

إذا يقول يقول الواصفون له وصفاته جلت عن الحصر
هو حجة الله باهرة هو ينتـ أعيـوبة الـدـهـر
هو آية للـخـلـق ظـاهـرة أنوارـها أربـت عـلـ الفـجر

وقد أجمع مؤرخوا ابن تيمية على أنه كان في عصره أمة وحده ،
قد توافرت لديه شروط الاجتہاد ، وبان رتبة الإمامة في كل فن مارسه ،
فكأن في العلوم إماماً مُسْتَبِعَاً ، سلفي العقيدة والنهج .

خامساً : مؤلفاته :

قال الحافظ النھي : كان بحور العلم ، أثني عشر المواقف والمخالف ،
وسارت بتصانیفه الرکبان ، لعلها ثلاثة مجلد .

وفي شذرات الذهب : أن تصانیفه تبلغ خمسة مجلدة .

وهذا يبين لنا مدى سعةتراث العلمي الذي تركه لنا شيخ الإسلام
ابن تيمية ، وفي هذه الأيام -- يعني في القرن العشرين -- جمع أحد
العلماء فتاوى ابن تيمية ، والمسائل الإلهية والتعبدية التي تكلم فيها فوصلت
إلى سبعة وثلاثين مجلداً تسمى « مجموعة فتاوى ابن تيمية »

ومن مؤلفاته الدائنة المطبوعة نختار بعضها ، فنذكر منها :

- ١ - اقتضاء الصراط المستقيم ومحاجة أصحاب الجحيم .
- ٢ - رفع الملام من الأئمة الأعلام .
- ٣ - التوسل والوسيلة .
- ٤ - الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح .
- ٥ - السياسة الشرعية في اصلاح الراعي والرعية .
- ٦ - الفرقان بين أولياء الرحمن ، وأولياء الشيطان .
- ٧ - العقيدة الواسطة .
- ٨ - الفرقان بين الحق والباطل .

سادساً : وفاته :

ابتلى رحمة الله في آخر عهده فاعتقل في قلعة دمشق من شعبان سنة ٧٢٦ هـ إلى ذي القعدة سنة ٧٢٨ ، ثم مرض بضعة وعشرين ، ولم يعلم أكثر الناس بمرضه ، ولم يفجأهم إلا موته ، وكان مشهود تشييعه إلى المقبر الأخير أمراً عظيمًا ، فقد تزاحم الناس على جنازته ، وعلت الأصوات بالبكاء ، والدعاء له ، ويدرك ابن كثير ، فيما قال في وصف جنازته وكثرة مشيعها ، أنه لم يختلف عن الحضور إلا من لم يستطع إلى ذلك سبيلاً ، وحضرت نساء كثيرات بحيث حزنن بخمسة آلاف غير اللاتي كن على الأسطح وغيرهن ، وأما الرجال فحضروا بستين ألفاً ، إلى مائة ألف ، إلى أكثر من ذلك ، إلى مائتي ألف .

يقول الشيخ زين الدين عمر بن الودري :

عشا في عرضه سلطان
لهم من نثر جوهره التقاط
تقى الدين أحمد خير حبر
خروف المصلات به تخاط
.. توفى وهو محبوس فريد
وليس له إلى الدنيا انبساط
ولو حضروا حين قضى لألفوا
ملائكة النعيم به أحاطوا
فتى في علمه أضحي فريداً
وحمل المشكلات به يناظ

ورثاه ابن فضل الله العمرى بقصيدة طويلة ، غنمتها :

مثل ابن تيمية في السجن معتقل
والسجن كلغمد ، وهو الصارم الذكر
مثل ابن تيمية تذرى خمائله
وليس يُلقط من أفنانه الزهر
مثل ابن تيمية شمس تغيب شدائى
وما ترق بها الآسمال والبسكت

رحم الله شيخ الإسلام بن تيمية ، وأسكناه في جنة الخالق ، مع الذين
أنعم الله عليهم ، من النبيين والصديقين ، والشهداء ، والصالحين ،
وحسن أولئك رفيقا .

والحمد لله الذي بنعمته تم الصالحات .

ونسائله العون والتوفيق والسداد في كل حال .

باب صلاة الجمعة

مثيل وحمة الله :

عن صلاة الجمعة هل هي فرض عين أم فرض كفاية ، أم منته
فإن كانت فرض عين وصلى وحده من غير عذر . فهل تصح صلاته
أم لا ؟ وما أقوال العلماء في ذلك ؟ وما حججة كل منهم ؟ وما الراجح
من أقوالهم ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . اتفق العلماء على أنها من أوكلد
العبادات ، وأجل الطاعات ، وأعظم شعائر الإسلام ، وعلى ما ثبت في
فضلها عن النبي ﷺ حيث قال : « تفضل صلاة الرجل في الجمعة على
صلاته وحده بخمس وعشرين درجة (١) هكذا في حديث أبي هريرة .
وابن سعيد بخمس وعشرين (٢) ، ومن حديث ابن عمر بسبعين وعشرين ،
والثلاثة في الصحيح .

وقد جمع بينهما : بأن حديث الحمس والعشرين ، ذكر فيه الفضل
الذى بين صلاة المنفرد والصلاة في الجمعة . والفضل خمس وعشرون ،
وحديث السبعة والعشرين ذكر فيه صلاته منفرداً وصلاته في الجمعة

(١) البخاري (١٦٦/٢) ، ومسلم (١٥٢/٥) ، أحمد (٣٧٦/١) ،
(٤٥٢/١) ، (١٠٢/٢) ، (١١٢) ، (٣٢٨ ، ٢٣٣ ، ٤٥٤ ، ٥٢٠ ، ٥٢٥) ،
أبو داود (٥٦٠) ، الترمذى (٢١٦) ، النسائي (١٠٣/٢) ،
وابن ماجه (٧٨٨) .

(٢) البخاري (١٦٦/٢) ، ومسلم (١٥٢/٥) ، والترمذى (٢١٥) ،
والنسائي (١٠٣/٢) ، وابن ماجه (٧٨٦) .

والفضل بيهما ، فصار المجموع سبباً وعشرين ، ومن ظن من المتنسكةة^(٣) إن صلاته وحده أفضل ، إما في خلوته ، وإما في غير خلوته ، فهو مخطئ ضال ، وأضل منه من لم ير الجماعة إلا خلف الإمام المعصوم ، فعطل المساجد عن الجمع والجماعات التي أقر الله بها ورسوله ، وعمر المساجد بالبدع والضلالات إلى نهى الله عنها ورسوله ، وصار مشابهاً لمن نهى عن عبادة الرحمن وأمر بعبادة الأوثان .

فإن الله سبحانه شرع الصلاة وغيرها في المساجد . كما قال تعالى :
﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِنْ مَنْ نَعَّمَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يَذْكُرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَى فِي حَرَابِهَا ﴾ (٤) .

وقال تعالى : ﴿ وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾ (٥) .
وقال تعالى : ﴿ قُلْ أَمْرَ رَبِّيِّ بِالْقِيَطْرِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ (٦) .

وقال تعالى : ﴿ مَا كَانَ لِلنُّورِ كَيْنَ أَنْ يَعْمَرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ ﴾ إلى قوله : ﴿ إِنَّمَا يَعْمَرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهُ فَهَمَّ أُولَئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمَاهُثَدِينَ ﴾ (٧) .

(٣) المُسْكَنُ والمُسْكَنُ : العبادة والجماعة وكل ما تقرب به إلى الله تعالى ، والمتنسكة أي المتبتلة .

(٤) سورة البقرة : ١١٤ .

(٥) سورة البقرة : ١٨٧ .

(٦) سورة الأعراف : ٢٩ .

(٧) سورة التوبة : ١٧ - ١٨ .

وقال تعالى : ﴿ فِي بُيُوتٍ أَذْنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ ، يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تَجَارَةً وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ (٨) .

وقال تعالى : ﴿ وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ اللَّهُ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا ﴾ (٩) .

وقال تعالى : ﴿ وَمَسَاجِدٌ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا ﴾ (١٠) .

وأما مشاهد القبور ونحوها : فقد اتفق أئمة المسلمين على إنه ليس من دين الإسلام أن تخصل بصلة أو دعاء ، أو غير ذلك ، ومن ظن إن الصلاة والدعاء والذكر فيها أفضل منه في المساجد ، فقد كفر . بل قد تواترت السنن في النبي عن اتخاذها لذلك . كما ثبت في الصحيحين إنه قال « لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد (١١) » يحذر ما فعلوا : قالت عائشة : « ولو لا ذلك لابرز قبره ، ولكن كره ان يتخذ مسجداً » وفي الصحيحين أيضاً أنه ذكر له كنيسة بأرض الحبشة وما فيها من الحسن والت تصاوير ، فقال : « أولئك إذا مات منهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجدًا ، وصوروا فيه تملّك الت تصاوير ، أولئك شرار الخلق عند الله يوم القيمة (١٢) » وثبت عنه في صحيح مسلم من حديث جندب إنه قال : قبل أن يموت بخمس : « إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد ،

(٨) سورة التور : ٣٦ - ٣٧ .

(٩) سورة الجن : ١٨ .

(١٠) سورة الحج : ٤٠ .

(١١) البخاري (١١٦/١) ، (١١١/٢) ، ومسلم (١٢/٥) ، وأبو داود (٣٢٢٧) بلفظ : (قاتل) ، والنسائي (٤١/٢) بلفظ (لعنة الله) والباقي سواء ،

(١٢) البخاري (١١٦/١ - ١١٧) ، ومسلم (١١/٥) ، النسائي (٤١/٢) .

ألا فلا تتخذوا القبور مساجد فاني أنهاكم عن ذلك(١٣) .
وفي المسند عنه إنه قال : « إن من شرار الخلق من تدركهم الساعه
وهم أحياء ، والذين يتخذون القبور مساجد (١٤) » وفي موطاً مالك عنه
إنه قال : « اللهم لا تجعل قبرى وثناً يعبد ، اشتد غضب الله على قوم
اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد(١٥) » وفي السنن عنه أنه قال : « لا تتخذوا

(١٣) مسلم (١٣/٥) .

[فائدة عظيمة] :

قال الإمام النووي رحمة الله : قال العلماء إنما نهى النبي صلى الله
عليه وسلم عن اتخاذ قبره وقبر غيره مسجداً خوفاً من المبالغة في تعظيمه
والافتتان به ، فربما أدى ذلك إلى الكفر ، كما جرى لكثير من الأمم
الخالية ، ولما احتاج الصحابة - رضوان الله عليهم أجمعين - والتابعون
إلى الزيادة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم حين كثر المسلمون ،
وامتدت الزيادة إلى أن دخلت بيوت المؤمنين فيه ، ومنها حجرة
عائشة رضي الله عنها - التي فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبيه
أبي بكر وعمر - رضي الله عنهم - بنوا على القبر حيطةانا مرتفعة مستديرة
حوله ، لثلا يظهر في المسجد فيصل إلى العوام ، ويؤدي المحدثون ، ثم
بنوا جدارين من ركنى القبر الشماليين ، وحرفوها حتى التقى ، حتى
لا يتمكن أحد من استقبال القبر ، والله تعالى أعلم بالصواب . انهى نقا
عن شرح النووي على مسلم (١٣/٥ - ١٤) .

(١٤) أحمد (١/٤٠٥ ، ٤٣٥) ، صحيح ابن خزيمة (٧٨٩) ،
وابن حبان (٣٤٠ ، ٣٤١) ، والطبراني (١/٧٧/٣) في الكبير ،
وأبو يعلى (٢٥٧/١) في مسنده وحسنه الشيخ الألباني ، كما في تحذير
الساجد (ص ١٩) :

(١٥) أحمد (٢٤٦/٢) ، ومالك في كتاب السفر : باب ٨٥ ،
وعبد الرزاق (١٥٨٧) مرسلا ، والتبريزى (٧٥٠) في مشكاة المصايبع ،
وابن سعد (٢٤١/٢) ، وأبو نعيم (٦/٢٨٣) في الحلية ، وصححه
الشيخ الألبانى ، تحذير الساجد (ص ١٨) .

قبرى عيداً ، وصلوا على حيئاً كتم ، فإن صلاتكم تبلغنى (١٦) » .

والمقصود هنا : أن أئمة المسلمين متتفقون على أن إقامة الصلوات الخمس في المساجد هي من أعظم العبادات ، وأجل القراءات ، ومن فضل تركها عليها لإثارة للخلوة والانفراد على الصلوات الخمس في الجماعات ، أو جعل الدعاء والصلة في المشاهد أفضل من ذلك في المساجد ، فقد انخلع من ربة الدين (١٧) ، واتبع غير سبيل المؤمنين .

﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُولَّهُ مَا تَوَلَّ وَنَصْلِيهُ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴾ (١٨) .
ولكن تنازع العلماء بعد ذلك في كونها واجبة على الأعيان ، أو على الكفاية ، أو سنة مؤكدة ، على ثلاثة أقوال :



فقيل : هي سنة مؤكدة فقط ، وهذا هو المعروف عن أصحاب أبي حنيفة ، وأكثر أصحاب مالك ، وكثير من أصحاب الشافعى ، ويدرك رواية عن أحمد .

وقيل : هي واجبة على الكفاية ، وهذا هو المرجح في مذهب الشافعى ، وقول بعض أصحاب مالك ، وقول في مذهب أحمد .

(١٦) أخرجه أبو داود (٢٠٤٢) في المناكث : باب زيارة القبور ، وأحمد (٣٦٧/٢) ، والحديث صحيح ، انظر : صحيح الجامع (٧١٠٣) تحذير المساجد (ص/٩٨) للشيخ الألبانى حفظه الله .

(١٧) الْبَيْتُ الْحَيْطُ ، وأخرج ربة الدين من عنقه : يعني فارق الجماعة ، ومعنى ربة الدين أى عقد الدين ..

(١٨) سورة النساء : ١١٥ .

وقيل هي واجبة على الكفاية ، وهذا هو المرجح في مذهب الشافعى ،
وقول بعض أصحاب مالك ، وقول في مذهب أحمد .

وقيل هي واجبة على الأعيان ، وهذا هو المتصوّص عن أحمد وغيره ،
من أئمّة السلف ، وفقهاء الحديث ، وغيرهم . وهؤلاء تنازعوا فيها إذا
صلى منفرداً لغير عذر ، هل تصح صلاته ؟ على قولين ؟

(أحدهما) لا تصح ، وهو قول طائفة من قدماء أصحاب مالك ،
ذ كره القاضى أبو يعلى ، في شرح المذهب عنهم ، وبعض متأخرتهم كابن
عقيل ، وهو قول طائفة من السلف ، واختاره ابن حزم وغيره .

(والثانى) تصح مع إثنين بالترك ، وهذا هو المأثور عن أحمد ،
وقول أكثر أصحابه .

والذين نفوا الوجوب احتتجوا بتفضيل النبي ﷺ : صلاة الجماعة
صلاة الرجل وحده . قالوا : ولو كانت واجبة لم تصح صلاة المنفرد ،
ولم يكن هناك تفضيل ، وحملوا ما جاء من هم النبي ﷺ بالتحريف على
من ترك الجمعة ، أو على المخالفين الذين كانوا يتخلّفون عن الجماعة ،
مع الصلاة في البيوت .

وأما الموجبون : فاحتتجوا بالكتاب والسنّة والآثار .

(أما الكتاب) فقوله تعالى :

﴿ وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَاقْمُطْ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلَتَقُمْ طَافَةٌ مِّنْهُمْ
مَعَكَ ﴾ (١٩) الآية . وفيها دليلان :

(أحدهما) إنه أمرهم بصلوة الجماعة معه في صلاة الحوف ، وذلك
دليل على وجوبها حال الحوف ، وهو يدل بطريق الأولى على وجوبها
حال الأمان .

(الثاني) : إنه سن صلاة الخوف جماعة ، وسough فيها ما لا يجوز لغير عذر ، كاستبدار القبلة ، والعمل الكبير ، فإنه لا يجوز لغير عذر بالاتفاق ، وكذلك مفارقة الإمام قبل السلام عند الجمهور ، وكذلك التخلف عن متابعة الإمام ، كما يتاخر الصف المؤخر بعد ركوعه مع الإمام إذا كان العدو أمامهم . قالوا : وهذه الأمور تبطل الصلاة لو فعلت لغير عذر ، ولو لم تكن الجماعة واجبة بل مستحبة لكان قد التزم فعل محظوظ مبطل للصلاة ، وترك المتابعة الواجبة في الصلاة لأجل فعل مستحب ، مع أنه قد كان من الممكن إن يصلوا وحدانا صلاة تامة فعلم أنها واجبة .

وأيضا بقوله تعالى : **﴿رَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأْرْكَعُوا مَعَ الرَّكَعَيْنَ﴾** (٢٠) .

إما أن يراد به المقارنة بالفعل ، وهي الصلاة جماعة . وإما أن يراد به ما يراد بقوله :

﴿وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ (٢١) .

فإن أريد الثاني ، لم يكن فرق بين قوله ، صلوا مع المسلمين ، وصوموا مع الصائمين .

﴿وَأْرْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ (٢٢) ،
والسياق يدل على اختصاص الركوع بذلك .

فإن قيل : فالصلاحة كلها تفعل مع الجماعة . قيل : خصم الركوع بالذكر لأنه تدرك به الصلاة ، فمن أدرك الركعة فقد أدرك السجدة ، فأمر بما يدرك به الركعة ، كما قال لمریم :

(٢٠) سورة البقرة : ٤٣ .

(٢١) سورة التوبة : ١١٩ .

(٢٢) سورة آل عمران : ٤٣ .

﴿ اقْتُنْتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدْيَ وَارْكَعْيَ مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾ .

فإنه لو قيل : اقتنى مع القاتلين ، لدل على وجوب إدراك القيام ، ولو قيل : اسجدى لم يدل على وجوب إدراك الركوع ، بخلاف قوله :

﴿ وَارْكَعْيَ مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾ .

فإنه يدل على الأمر بإدراك الركوع وما بعده دون ما قبله ، وهو المطلوب .

(وأما السنة) فالآحاديث المستفيضة في الباب : مثل حديث أبي هريرة المتفق عليه عنه صلى الله عليه وسلم إنه قال : « لقد همت أن آمر بالصلاحة فتقام ، ثم آمر رجلاً فيصل بالناس ، ثم انطلق إلى قوم لا يشهدون الصلاة : « فأحرق عليهم بيوتهم بالنار » فهم بتحرير من لم يشهد الصلاة (٢٣) . وفي لفظ قال : « أُنْقَلَ الصلاة على المنافقين صلاة العشاء والفجر ، ولو يعلمون ما فيهما لأتوها ولو حبوا » ، ولقد همت أن آمر بالصلاحة فتقام (٢٤) » الحديث .

وفي المسند وغيره « لولا ما في البيوت من النساء والذرية ، لأمرت أن تقام الصلاة (٢٥) » الحديث . وبين صلى الله عليه وسلم إنه هم بتحرير البيوت على من لم يشهد الصلاة . وبين أنه إنما منعه من ذلك من فيها من النساء والذرية ، فإنهم لا يجب عليهم شهود الصلاة ، وفي تحرير البيوت قتل من لا يجوز قتله ، وكان ذلك بعزلة إقامة الحد على الجبلي . وقد قال سبحانه وتعالى :

(٢٣) البخارى (١٦١/٣) ، ومسلم (١٥٣/٥) بنحوه ، أحمد

(٥٣٩ ، ٥٣١/٢) ، والنسائى (١٠٧/٢) بمعناه ، وأبي ماجه (٧٩١) .

(٢٤) البخارى (١٤٧/١) بدون زيادة (ولقد همت) ، ومسلم

(١٥٤/٥) كاملاً ، وأحمد (٤٢٤/٢) وأبو داود (٥٥٤) ، والنسائى

(١٠٤/٢) : والحاكم (٢٤٧/١) بدون زيادة (ولقد همت) .

(٢٥) أحمد (٣٦٧/٢) .

﴿ وَلَوْلَا رِجَالٌ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُؤْمِنَاتٌ لَمْ يَعْلَمُوهُمْ أَنْ تَطْوِّعُهُمْ فَتُصْبِّحُكُمْ مِنْهُمْ مَعَرَّةً بِغَيْرِ عِلْمٍ لَيُدْخِلَ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ ، لَمَّا تَزَيَّلُوا لَعَذَبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ (٢٦) .

ومن حمل ذلك على ترك شهود الجمعة ، فسياق الحديث بين ضعف قوله حيث ذكر صلاة العشاء والفجر ، [ثم] أتبع ذلك بهمه بحريق من لم يشهد الصلاة ،

وأما من حمل العقوبة على النفاق ، لا على ترك الصلاة ، فقوله ضعيف لأوجه :

(أحدها) إن النبي صلى الله عليه وسلم ما كان يقبل المนาفقين إلا على الأمور الباطنة ، وإنما يعاقبهم على ما يظهر منهم من ترك واجب أو فعل حرام ، فلو لا أن في ذلك ترك واجب لما حرّقهم .

(الثاني) إنه رتب العقوبة على ترك شهود الصلاة ، فيجب ربط الحكم بالسبب الذي ذكره .

(الثالث) إنه سيأتي - إن شاء الله - حديث ابن أم مكتوم حيث استأذنه أن يصلى في بيته ، فلم يأذن له ، وابن أم مكتوم رجل مؤمن من خيار المؤمنين أتى عليه القرآن ، وكان النبي ﷺ يستخلفه على المدينة ، وكان يؤذن للنبي ﷺ .

(الرابع) إن ذلك حجة على وجوبها أيضاً : كما قد ثبت في صحيح مسلم وغيره عن عبد الله بن مسعود أنه قال : « من نسره أن يلقى الله غداً مسلماً فليصل هذه الصلوات الخمس حيث ينادي بهن ، فإن الله شرع لنبيه سنن المدى ، وإن هذه الصلوات الخمس في المساجد التي ينادي بهن من سنن المدى ، وإنكم لو صلتم في بيوتكم كما صلى هذا المخالف في بيته

لتركتم سنة نبيكم ، ولو تركتم سنة نبيكم لضلالهم ، ولقد رأينا وما يتختلف عنها إلا منافق معلوم النفاق ، ولقد كان الرجل يؤمن به يهادى بين الرجالين حتى يقام في الصدف (٢٧)

فقد أخبر عبد الله بن مسعود أنه لم يكن يتختلف عنها إلا منافق معلوم النفاق ، وهذا دليل على استقرار وجوبها عند المؤمنين . ولم يعلموا ذلك إلا من جهة النبي ﷺ ، إذ لو كانت عندهم مستحبة كتميام الليل ، والتبطّعات التي مع الفرائض ، وصلة الضحى ، ونحو ذلك . كان منهم من يفعلها ، ومنهم من لا يفعلها مع إيمانه ، كما قال له الأعرابي : والله لا أزيد على ذلك ، ولا انقص منه . فقال : « أفلح إن صدقت » ومعلوم أن كل أمر كان لا يتختلف عنه إلا منافق كان واجباً على الأعيان ، كمرون جهنم إلى غزوة تبوك ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمر به المسلمين جميعاً ، لم يأذن لأحد في التخلف ، إلا من ذكر أن له عذرًا فأذن له لأجل عذر ، ثم لما رجع كشف الله أسرار المناقين . وهتك أستارهم ، وبين أنهم تخلفوا لغير عذر . والذين تخلفوا لغير عذر مع الإعان عوقبوا بالهجر ، حتى هجران نسائهم لهم ، حتى تاب الله عليهم .

(فإن قيل) فأنتماليوم تحكمون باتفاق من تختلف عنها ، وتجوزون تحرير البيوت عليه ، إذا لم يكن فيها ذرية .

قيل له : من الأفعال ما يكون واجباً ، ولكن تأويل المتأول يسقط الحد عنه ، وقد صار اليوم كثير ممن هو مؤمن لا يراها واجبة عليه ، فيترکها متاؤلاً ، وفي زمن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن لأحد تأويل ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد باشرهم بالإيجاب .

وأيضاً كما ثبت في الصحيح والسنن : « إن أعمى استاذن النبي صلى الله عليه وسلم أن يصلى في بيته ، فأذن له ، فلما ولى دعاه ، فقال : هل تسمع

النداء ؟ قال : نعم ، قال فأجب (٢٨) » فأمره بالإجابة إذا سمع النداء ، ولهذا أوجب أحمد الجماعة على من سمع النداء . وفي لفظ في السنن « إن ابن أم مكتوم قال يا رسول الله : إني رجل شاسع الدار وإن المدينة كثيرة الهوام ، ولي قائد لا يلائمني ، فهل تجد لي رخصة أن أصلى في بيتي ؟ هل تسمع النداء ؟ قال : نعم ، قال : لا أجد لك رخصة (٢٩) ». وهذا نص في الإيجاب للجماعة ، مع كون الرجل مؤمناً .

وأما احتجاجهم بتفضيل صلاة الرجل في الجماعة على صلاته وحده فعنده جوابان مبنيان على صحة صلاة المنفرد لغير عذر ، فمن صحيح صلاته قال الجماعة واجبة ، وليس شرطاً في الصحة ، كالموقت فإنه لو أخر العصر إلى وقت الاصغر أو كان آثماً ، مع كون الصلاة صحيحة ، بل

(٢٨) البخاري (٤/١٨)، (مسلم) (١/٦٨)، (أحمد) (١/٦٢)،
أبو داود (٣٩١)، والنسائي (١/٢٢٩) بنحوه ، والبيهقي (١/٣٦١).
(٤٦٧/٢) في السنن .

(٢٩) مسلم (٥/١٥٥)، وأبي ماجه (٧٧٧).
[فائدة فقهية] : قال الإمام النووي رحمه الله : في هذا الحديث دلالة ملن قال الجماعة فرض عين ، وأجاب الجمئور عنه بأنه سُأله هل له رخصة أن يصلى في بيته . وتحصل له فضيلة الجماعة بسبب عذرها ، فقيل : لا ، ويفيد هذا أن حضور الجماعة يسقط بالعذر بإجماع المسلمين ، ودليله من السنة .

وأما ترجيح النبي ﷺ له ثم ردّه ، وقوله : (فأجب) : فيه حتمل أنه بوحي نزل في الحال ، ويحتمل أنه تغير اجتهاد ﷺ إذا قلنا بالصحيح ، وقول الأكثرين أنه يجوز له الاجتهد . ويحتمل أنه رخص له أولاً . وأراد أنه لا يجب عليك الحضور ؛ إما العذر ، وإما لأنك فرض كفایة حاصل بحضور غيره . وأما للأمررين ، ثم ندبه إلى الأفضل فقال الأفضل لك ، والأعظم لأجرك أن تجعّب ، وتحضر فأجب . والله أعلم . انتهى
نقلًا عن شرح النووي على مسلم (٥/١٥٥) .

وكذلك لو أخرها إلى أن يبقى مقدار ركعة كما ثبت في الصحيح . « من أدرك ركعة من العصر فقد أدرك العصر (٣٠) » قال : والتفضيل لا يدل على أن المفضول جائز ، فقد قال تعالى :

« إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ، وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ » (٣١) .

فجعل السعي إلى الجمعة خيراً من البيع ، والسعى واجب والبيع حرام .

وقال تعالى : « قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغْضُسُوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ » (٣٢) .

ومن قال : لا تصح صلاة المسفر إلا لعذر ، احتاج بأدلة الوجوب قال : وما ثبت وجوبه في الصلاة كان شرطاً في الصحة ، كسائر الواجبات .

وأما الوقت فإنه لا يمكن تلافيه ، فإذا فات لم يكن فعل الصلاة فيه ، ظير ذلك فوت الجمعة ، وفوت الجماعة التي لا يمكن استدراكها ، فإذا ت الجمعة الواجبة كان آثماً ، وعليه الظهر ، إذ لا يمكن سوي ذلك . وكذلك من فوت الجماعة الواجبة التي يجب عليه شهودها ، وليس هناك جماعة أخرى . فإنه يصلى منفرداً وتصح صلاته هنا لعدم إمكان صلاته جماعة ، كما تصح الظهر من تفوته الجمعة .

وليس وجوب الجمعة بأعظم من وجوب الجمعة ، وإنما الكلام فيمن صلى في بيته منفرداً لغير عذر ، ثم أقيمت الجمعة ، فهذا عندهم

(٣٠) أبو داود (٥٥٢) ، وأبن ماجه (٧٩٢) ، والبغوي (٣٤٩/٣) في شرح السنة وحسنه الشيخ شعيب الأرناؤوط ، وأبو داود (٥٥٣) ، والنمساني (١١٠/٢) وصححه الشيخ الأرناؤوط .

(٣١) سورة الجمعة : ٩ .

(٣٢) سورة التور : ٣٠ .

عليه أن يشهد الجماعة ، كمن صلى الظهر قبل الجمعة عليه أن يشهد الجمعة : واستدلوا على ذلك بحديث أبي هريرة المدى في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم : « من سمع النداء ثم لم يجب من غير عذر فلا صلاة له » (٣٣) ، ويريد بذلك قوله : « لا صلاة بخار المسجد إلا في المسجد » (٣٤) . فإن هذا معروف من كلام علي وعائشة ، وأبي هريرة ، وابن عمر ، وقد رواه الدارقطني مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقوى ذلك بعض الحفاظ . قالوا : ولا يعرف في كلام الله ورسوله حرف النفي دخل على فعل شرعي إلا لترك واجب فيه كقوله : لا صلاة إلا بأم القرآن (٣٥) ، و « لا إيمان لمن لا أمانة له » (٣٦) . ونحو ذلك :

(٣٣) أبو داود (٥٥١) بنحوه ، والدارقطني (١٦١) ، وابن ماجه (٧٩٣) ، وابن حبان (٢٥٣/٣) ، والحاكم (٢٤٦/١) وصححه وأقره الذهبي .

(٣٤) أخرجه الدارقطني (ص/١٦١) ، والحاكم (٢٤٦/١) ، والبيهقي (٥٧/٣) في السنن ، قال الشيخ الألباني : ضعيف ، انظر : الإرواء (٤٨٤) ، ضعيف الجامع (٦٣١) .

(٣٥) مسلم (١٠١/٣) ، وأبو داود (٨٢٠) ، التساني (١٣٧/٢) ، والترمذى (٢٤٧) ، وابن ماجه (٨٣٧) ، وأحمد (٣٢١/٥) بلفظ : (لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب) وصححه الشيخ الألباني ، انظر : صحيح الجامع (٧٣٨٩) .

(٣٦) أحمد (١٤٥/٣ ، ١٥٤ ، ٢١٠ ، ٢٥١) ، ابن حبان (٢٠٨/١) ، وابن أبي شيبة (٧) في الإيمان ، والبغوى (٣٥) في المشكاة ، قال الشيخ الألباني : صحيح انظر : صحيح الجامع (٨٠٥٦) .

وأجاب هؤلاء عن حديث التفضيل . بأن قالوا : هو محمول على المعنور كالمريض ونحوه . فإن هذا بمنزلة قوله صلى الله عليه وسلم : « صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم ، وصلاة النائم على النصف من صلاة القاعد(٣٧) » وإن تفضيله صلاة الرجل في جماعة على صلاته وحده كتفضيله صلاة القائم على صلاة القاعد ، ومعلوم أن القيام واجب في صلاة الفرض دون النفل ، كما أن الجماعة واجبة في صلاة الفرض دون النفل .

وتمام الكلام في ذلك : أن العلماء تنازعوا في هذا الحديث ، وهو : هل المراد بهما المعنور أو غيره ؟ على قولين :

فقالت طائفة المراد بهما غير المعنور . قالوا لأن المعنور أجره تام ، بدليل ما ثبت في الصحيحين عن أبي موسى الأشعري عن النبي صلى الله عليه وسلم إنه قال : « إذا مرض العبد أو سافر كتب له من العمل ما كان يعمله وهو صحيح مقيم (٣٨) » قالوا : فإذا كان المريض والمسافر يكتب لهما ما كانوا يعملان في الصحة ، والإقامة . فكيف تكون صلاة المعنور قاعداً أو متفرداً دون صلاته في الجماعة قاعداً ؟ ! وحمل هؤلاء تفضيل صلاة القائم على النفل دون الفرض ، لأن القيام في الفرض واجب .

ومن قال هذا القول لزمه أن يجوز تطوع الصحيح مضطجعاً ، لأنه قد ثبت أنه قال : « ومن صلَّى قاعداً فلم نصفْ أجر القائم(٣٩) ». وقد طرد هذا الدليل طائفة من متأخرى أصحاب الشافعى ، وأحمد ، وجوزوا

(٣٧) أحمد (٢/١٦٢، ١٩٣، ٢٠٣)، (٣/١٣٦، ١١٤)، (٤٢٥، ٤٢٥).

(٦/٦١، ٧١، ٢٢٠، ٢٢١)، والترمذى (٣٦٩) بمعناه من حديث عمران ، وقال : حسن صحيح ، والنمسائى (٣/٢٢٣)، وابن ماجه (١٢٢٩) ، وصححه الشيخ الألبانى ، انظر : صحيح الجامع (٣٧٢٢).

(٣٨) البخارى (٤/٧٠)، أحمد (٤/٤١٠)، البهقى في السنن

(٣/٣٧٤)، والتبريزى (٥١٤٤) في مشكاة المصايبع .

(٣٩) الترمذى (٣٦٩) وقال : حسن صحيح .

أن يتطوع الرجل مضطجعاً ، لغير عذر ، لأجل هذا الحديث ، ولتعذر حمله على المريض ، كما تقدم .

ولكن أكثر العلماء أنكروا ذلك ، وعدوه بدعة ، وحدثا في الإسلام .
وقالوا : لا يعرف أن أحداً قط صلى في الإسلام على جنبه وهو صحيح ، ولو كان هذا مشروعاً لفعله المسلمون على عيدهم نبيهم صلى الله عليه وسلم ، أو بعده ، ولفعله النبي صلى الله عليه وسلم ولو مرة لتبين الجواز ، فقد كان يتطوع قاعداً ، ويصلى على راحلته قبل أى وجه توجهت ، ويوتر عليها ، غير أنه لا يصلى عليها المكتوبة ، فلو كان هذا سائغاً لفعله ، ولو مرة . أو لفعله أصحابه . وهؤلاء الذين أنكروا هذا يُمعن ظهور حجتهم قد تناقض من لم يوجب الجماعة منهم ، حيث حملوا قوله : « تفضل صلاة الجماعة على صلاة الرجل وحده بخمس وعشرين درجة » على أنه أراد غير المعذور ، فيقال لهم : لم كان التفضيل هنا في حق غير المعذور ، والتفضيل هناك في حق المعذور ، وهل هذا إلا تناقض ؟ ! .

وأما من أوجب الجماعة وحمل التفضيل على المعذور ، فطرد دليله ، وحيثئذ فلا يكون في الحديث حجة على صحة صلاة المنفرد لغير عذر .

وأما ما احتاج به منازعهم من قوله : إذا مرض العبد أو سافر كتبه من العمل ما كان يعمله وهو صحيح مقيم (٤٠) فجوابهم عنه أن هذا الحديث دليل على أنه يكتب له مثل الثواب الذي كان يكتب له في حال الصحة والإقامة ، لأجل نيته له ، وعجزه عنه بالمعذور .

وهذه « قاعدة الشريعة » أن من كان عازماً على الفعل عزماً جازماً و فعل ما يقدر عليه منه كان بمنزلة الفاعل ، فهذا الذي كان له عمل في صحته وإقامته عزم أنه يفعله ، وقد فعل في المرض والسفر ما أمكنه ، فكان بمنزلة الفاعل . وكما جاء في السنن : فيمن تطهر في بيته ثم ذهب

إلى المسجد يدرك الجماعة فوجدها قد فاتت أنه يكتب له أجر صلاة الجماعة (٤١) ، وكما ثبت في الصحيح من قوله صلى الله عليه وسلم : « إن بالمدينة لرجالاً ما مررت به سيراً ، ولا قطعتم وادياً إلا كانوا معكم ، قالوا : وهم بالمدينة ، قال : وهم بالمدينة حبسهم العذر (٤٢) وقد قال تعالى :

**لَا يَسْتَوِي النَّقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولَئِكُ الْفَرِّيقُ وَالْمُجَاهِدُونَ
فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَأْمُوْرُهُمْ وَأَنفُسِهِمْ ٤٣ .**

(٤١) أحمد (٢/٣٨٠)، (٤٥٠/٦)، (١١٧/٤)، (١٥١)، (٥٦٤)، ولنسائي (١١١/٤)، والحاكم (٢٠٨/١) ، وصححه وأقره الذهبي ، والألباني ، انظر : صحيح الجامع (٦٠٣٩) ولفظ الحديث : (من توضأ فأحسن الوضوء ، ثم راح فوجد الناس قد صلوا ، أعطاه الله مثل أجر من صلاتها وحضرها ، لا ينقص ذلك من أجرهم شيئاً) .

وهذا الحديث يبين سعة رحمة الله وثوابه ، ويجلب بوضوح عظمة الإسلام الذي يعطي على النبات الصالحة ما لا يقوى على القيام به العباد .

(٤٢) البخاري (٤/٣١) بنحوه من حديث أنس ، ومسلم (٥٧/١٤) من حديث جابر بن عبد الله ، وأحمد (٣٤١/٣) ، وابن ماجه (٢٧٦٤) ، وابن حبان (١١٢/٧) من حديث أنس بن مالك ، والبيهقي (٢٤/٩) بالسنن الكبرى ، وأبو نعيم (٢٦٤/٨) في الحلية ، والتبريزى (٣٨١٥) ، (٣٨١٦) مشكاة المصابيح .

[فائدة الحديث] : في هذا الحديث فضيلة النية في الخير ، وأن من نوى الغزو وغيره من الطاعات فعرض له عذر منه ، حصل له ثواب نيته ، وأنه كلما أكثر التأسف على فوات ذلك ، وتهنى كونه مع العزاء ونحوهم كثیر ثوابه ، والله أعلم - قاله الإمام النووي (٥٧/١٤) شرح مسلم) .

فهذا ومثله يبين أن المعنود يكتب له مثل ثواب الصحيح ، إذا كانت نيته أن يفعل ، وقد عمل ما يقدر عليه ، وذلك لا يقتضي أن يكون نفس عمله مثل عمل الصحيح ، فليس في الحديث إن صلاة المريض نفسها في الأجر مثل صلاة الصحيح ، ولا أن صلاة المنفرد المعنود في نفسها مثل الرجل في الجماعة ، وإنما فيه أن يكتب له من العمل ما كان يعمل وهو صحيح مقيم ، كما يكتب له أجر صلاة الجماعة إذا فاته مع قبده لها ،

وأيضاً فليس كل معنود يكتب له مثل عمل الصحيح ، وإنما يكتب له إذا كان يقصد عمل الصحيح ، ولكن عجز عنه ، فالحديث يدل على إنه من كانت عادته الصلاة في جماعة ، والصلاحة قائمة ، ثم ترك ذلك لمرضه ، فإنه يكتب له ما كان يعمل . وهو صحيح مقيم ، وكذلك من تطوع على المراحلة في السفر ، وقد كان يتطوع في الحضر ، قائماً يكتب له ما كان يعمل في الإقامة : فأما من لم تكون عادته الصلاة في جماعة ، ولا الصلاحة قائمة إذا مرض ، فصلى وحده ، أو صلی قاعداً ، فهذا لا يكتب له مثل صلاة المقيم الصحيح .

ومن حمل الحديث على غير المعنود يلزمـه أن يجعل صلاة هذه قاعداً مثل صلاة القائم ، وصلاته منفرداً مثل الصلاة في جماعة ، وهذا قول باطل لم يدل عليه نص ولا قياس ، ولا قاله أحد .

وأيضاً فيقال : تفضيل النبي صلـى الله عليه وسلم لصلاة الجماعة على صلاة المنفرد ، ولصلاة القائم على القاعد ، والقاعد على المضطجع ، إنما دل على فضل هذه الصلاة على هذه الصلاة ، حيث يكون كل من الصلاتين صحيحة ،

أما كون هذه الصلاة المفضولة تصح حيث تصح تلك ، أو لا تصح فالحديث لم يدل عليه إبني ولا إثبات ، ولا سيق الحديث لأجل بيان صحة الصلاة وفسادها ، بل وجوب القيام والقعود ، وسقوط ذلك ،

ووجوب الجماعة وسقوطها : يتلو من أدلة آخر . وكذلك أيضاً : كون هذا المعدور يكتب له تمام عمله أو لا يكتب له لم يتعرض له هذا الحديث ، بل يتلقى من أحاديث آخر ، وقد بينت سائر النصوص أن تكميل الثواب هو لمن كان يعمل العمل الفاضل وهو صحيح مقيم ، لا لكل أحد .

وتثبت نصوص أخرى وجوب القيام في الفرض ، كقوله صلى الله عليه وسلم لعمران ابن حصين : « صل قائمًا ، فإن لم تستطع فقاعدًا » فإن لم تستطع فعل جنب (٤٤) . وبين جواز التطوع قاعدًا لما رأهم وهم يصلون قعودًا ، فأقر لهم على ذلك ، وكان يصلى قاعدًا مع كونه كان يتطوع على الراحة في السفر ، كذلك ثبتت نصوص أخرى وجوب الجماعة فيعطي كل حديث حقه ، فلييس بينها تعارض ولا تناف ، وإنما يظن التعارض والتناف من حملتها مالا تدل عليه ، ولم يعطها حتى أنها بسوء نظره وتأويله . والله أعلم .

وسیل

عن أقوام يسمعون الداعي ولم يحببوا ؟ وفيهم من يصلى في بيته ، وفِيهِم مَن لَا ترَاهُ يصْلِي ، وَيَرَاهُ جَمَاعَةٌ مِّنَ النَّاسِ ، وَلَا يَرَوْنَهُ بِالصَّلَاةِ ، وَحَالَهُ لَمْ تَرْضِ اللَّهُ وَلَا رَسُولَهُ مِنْ جَهَةِ الصَّلَاةِ وَغَيْرَهَا ؛ فَهُنَّ يَجْهُزُونَ يَرَاهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ أَنْ يَوْلِي عَنْهُ أَوْ يَسْلِمُ عَلَيْهِ ؟ أَفْتَوْنَا مَأْجُورِينَ :

وأيضاً : هل يجوز لرجل إذا كان إماماً في المسجد الذي هو فيه لم يصل فيه إلا نفران أو ثلاثة في بعض الأيام هو يصل فيه احتساباً ؟ وأيضاً إن كان يصل فيه بأجرة لا يطالب الصلاة في غيره إلا لأجل فضل الجماعة ، وهل بجواز ذلك ؟ أفتونا يرحمكم الله :

فأجاب : الصلاة في الجماعات التي تقام في المساجد من شعائر الإسلام الظاهرة ، وسننها الهدادية . كما في الصحيح عن ابن مسعود أنه قال : « إن هذه الصلوات الخمس في المسجد الذي تقام فيه الصلاة من سنن الهدى ، وإن الله شرع لنبيكم سنن الهدى ، وإنكم لو صلیتم في بيوتكم كما صلی هذا المخالف في بيته لتركتم سنة نبیکم ، ولو تركتم سنة نبیکم لصلیتم ، يوماً يختلف عنها إلا منافق معلوم النفاق ، ولقد كان الرجل يؤتى به يهادي بن الرجال حتى يقام في الصف (٤٥) »

وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لقد هممت أن آمر بالصلوة فتقام ، ثم أطلق معى برجال ميعهم حزم من الخطب إلى قوم لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم بالنار (٤٦) » ، وفي صحيح

(٤٥) مسبق تحریر بجهه .

٤٦) سبق تخریجہ۔

مسلم عن أبي هريرة قال : أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل أعمى ، فقال : يا رسول الله ! ليس لي قائداً يقودني إلى المسجد فسألته أن يرخص له أن يصلى في بيته فرخص له ، فلما ولى دعاه فقال : أتسمع النداء بالصلوة ؟ فقال : نعم ! قل : أجب (٤٧) — وفي رواية في السنن — قال : أتسمع النداء ؟ قل نعم ! لا أجد لك ويشقة (٤٨) .

وفي السنن عن ابن عباس قال : قل رسول الله صلى الله عليه وسلم « من مسمع النداء فلم يبعه من إتباعه عذر ، قلوا : ما العذر ؟ قال : خوف أو رغب ، لم تقبل منه الصلاة التي صلي (٤٩) » رواه أبو داود ،

وصلاة الجماعة من الأدوار المؤكدة في المأذن باتفاق المسلمين ، وهي فرض على الأعيان عند أكثر السلف ، وأئمة أهل الحديث : كأحمد وإسحاق ، وغيرهما ، وطائفة من أصحاب الشافعى ، وغيرهم ، وهي فرض عن الكفاية عند طوائف من أصحاب الشافعى ، وغيرهم ، وهو المرجح عند أصحاب الشافعى ،

والنصر على ترك الصلاة في الجماعة رجل سوء يُنكِّر عليه ويُزجِّر على ذلك ، بل يعقوب عليه ، وترد شهادته ، وإن قبل : ل أنها سنة مؤكدة وأما من كان معروفاً بالفسق مُضيّعاً لصلاة ، فهذا داخل في قوله : « فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلَفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهْوَاتِ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيْرًا » (٥٠) .

(٤٧) سبق تخریجه .

(٤٨) سبق تخریجه .

(٤٩) سبق تخریجه .

(٥٠) سورة مریم .

وتجب عقوبته على ذلك بما يدعوه إلى ترك المحرمات و فعل الواجبات ،
ومن كان إماماً راتباً في مسجد فصلاته فيه إذا لم تقم الجماعة إلا به
أفضل من صلاته في غيره ، وإن كان أكثر جماعة

ومن عرف منه التظاهر بترك الواجبات ، أو فعل المحرمات ، فإنه
يستحق أن يهجر ، ولا يسلم عليه تعزيزاً له على ذلك ، حتى يتوب .
والله سبحانه أعلم .



وسئل

عن رجل يقتدي به في ترك صلاة الجمعة ؟

فأجاب : من اعتقاد أن الصلاة في بيته أفضل من صلاة الجمعة في
مسجد المسلمين فهو ضال مبتدع باتفاق المسلمين ، فإن صلاة الجمعة ،
إما فرض على الأعيان وإما فرض على الكفاية .

والأدلة من الكتاب والسنة أنها واجبة على الأعيان ، ومن قال :
أنها سنة مؤكدة ، ولم يوجبهها ، فإنه يلزم من دوام على تركها ، حتى إن
من داوم على ترك السنن التي هي دون الجمعة سقطت عدالته عندهم ،
ولم تقبل شهادته ، فكيف من يداوم على ترك الجمعة ؟ فإنه يؤمر بها
باتفاق المسلمين ، ويلام على تركها ، فلا يمكن من حكم ولا شهادة
ولا فتاوا مع إصراره على ترك السنن الراتبة ، التي هي دون الجمعة ،
فكيف بالجمعة التي هي أعظم شعائر الإسلام ؟ والله أعلم .



وسائل

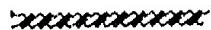
عن رجل جار لمسجد ، ولم يحضر مع الجماعة الصلاة ويختفي بذاته فـأـجـابـ الـحـمـدـ لـلـهـ :ـ يـؤـمـرـ بـالـصـلـاـةـ مـعـ الـمـسـاجـدـ ،ـ فـإـنـ كـانـ لـاـ يـصـلـىـ فـإـنـهـ يـسـتـتـابـ ،ـ فـإـنـ تـابـ وـإـلـاـ قـتـلـ .ـ وـإـذـاـ ظـهـرـ مـنـهـ الإـهـمـالـ لـالـصـلـاـةـ لـمـ يـقـبـلـ قـوـلـهـ :ـ بـلـ مـنـ ظـهـرـ كـذـبـهـ لـمـ يـقـبـلـ قـوـلـهـ ،ـ وـيـلـزـمـ بـمـاـ أـمـرـ اللـهـ بـهـ وـرـسـوـلـهـ .



وسائل

عن رجلين تنازعا في « صلاة الفد » فقال أحدهما : قال صلى الله عليه وسلم « صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفد بخمس وعشرين (٥١) ». وقال الآخر : « متى كانت الجماعة في غير مسجد فهي كصلاة الفد » ؟

فـأـجـابـ :ـ لـيـسـتـ الـجـمـاعـةـ كـصـلـاـةـ الـفـدـ ،ـ بـلـ الـجـمـاعـةـ أـفـضـلـ وـلـوـ كـانـتـ فـيـ غـيـرـ مـسـجـدـ ،ـ لـكـنـ تـنـازـعـ الـعـلـمـاءـ فـيـمـنـ صـلـىـ جـمـاعـةـ فـيـ بـيـتـهـ ،ـ هـلـ يـسـقـطـ عـنـهـ حـضـورـ الـجـمـاعـةـ فـيـ مـسـجـدـ ؟ـ أـمـ لـاـ بـدـ مـنـ حـضـورـ الـجـمـاعـةـ فـيـ مـسـجـدـ ؟ـ وـالـذـىـ يـنـبـغـىـ لـهـ أـنـ لـاـ يـتـرـكـ حـضـورـ الـجـمـاعـةـ فـيـ مـسـجـدـ إـلـاـ لـعـذرـ كـمـاـ دـلـتـ عـلـىـ ذـلـكـ السـنـ وـالـآـثارـ ،ـ وـالـلـهـ أـعـلـمـ .



(٥١) سبق تخرجه .

وسائل شيخ الإسلام

عمن يجدد الصلاة قد أقيمت . فما أفضل . صلاة الفريضة ؟ أو يأتى بالسنة ويلحق الإمام ولو في التشهد ؟ وهل ركعتا الفجر سنة للصبح أم لا ؟

فأجاب : قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة (٥٢) » وفي رواية « فلا صلاة إلا التي أقيمت » فإذا أقيمت الصلاة فلا يشغله بتحية المسجد ولا بسنة الفجر ، وقد اتفق العلماء على أنه لا يشغله بتحية المسجد .

ولكن تنازعوا في سنة الفجر : والصواب أنه إذا سمع الإقامة فلا يصلى السنة لا في بيته ولا في غير بيته . بل يقضيها إن شاء بعد الفرض ، والسنة أن يصلى بعد طلوع الفجر ركعتين سنة ، والفرصة ركعتان ، وليس بين طلوع الفجر والفرصة سنة إلا ركعتان ، والفرصة تسمى صلاة الفجر ، وصلاة الغداة ، وكذلك السنة تسمى سنة الفجر ، وسنة الصبح ، ورکعی الفجر ، ونحو ذلك والله أعلم .

(٥٢) أنظرجه مسلم (٤٢١/٥) ، وأبو داود (١٢٦٦) ، والترمذى (٤١٩) ، والنمسانى (١١٦/٢) ، وابن ماجه (١١٥١) ، وأحمد (٤٥٥/٢) ، وعبد الرزاق (٣٩٨٩) ، وابن الخزيمة (١١٢٣) ، وابن حبان (٣٠٨/٣) ، (٨٢/٤) .

انتهى التحقيق

والحمد لله الذى بنعمته تم الصالحات

رسالة
القراءة خلف الإمام

وسائل

عن القراءة خلف الإمام ؟

فأجاب : الحمد لله . للعلماء فيه نزاع واضطراب مع عموم الحاجة
إليه . وأصول الأقوال ثلاثة : طرفة ، ووسط .

فأحد الطرفين أنه لا يقرأ خلف الإمام بحال .

والثاني أنه يقرأ خلف الإمام بكل حال .

والثالث : وهو قول أكثر السلف ، أنه إذا سمع قراءة الإمام أنتصت ،
ولم يقرأ ، فإن استماعه لقراءة الإمام خير من قراءته ، وإذا لم يسمع
قراءتهقرأ لنفسه ، فإن قراءته خير من سكوته . فالاستماع لقراءة الإمام
أفضل من القراءة ، والقراءة أفضل من السكوت ، هذا قول جمهور
العلماء كمالك وأحمد بن حنبل وجمهور أصحابهما ، وطائفة من
 أصحاب الشافعى ، وأبي حنيفة ، وهو القول القديم للشافعى ، وقول
محمد بن المحسن .

وعلى هذا القول ، فنهى القراءة حال مخاوفة الإمام بالفاحشة واجبة على
المأمور ؟ أو مستحبة ؟ على قولين في مذهب أحمد .

أشهرها أنها مستحبة ، وهو قول الشافعى في القديم ، والاستماع حال
جهور الإمام هل هو واجب أو مستحب ؟ والقراءة إذا سمع قراءة الإمام
هل هي شرمة أو مكرورة ؟ وهل تبطل الصلاة إذ قرأ ؟ على قولين
في مذهب أحمد ، وغيره :

(أحدهما) إن القراءة حينئذ محترمة ، وإذا قرأ بطلت صلاته ، وهذا أحد الوجهين حكماها أبو عبد الله ابن حامد ، في مذهب أحمد .

(والثاني) إن الصلاة لا تبطل بذلك ، وهو قول الأكثرين ، وهو المشهور من مذهب أحمد ، ونظير هذا إذا قرأ حال رکوعه وسجوده : هل تبطل الصلاة ؟ على وجهين في مذهب أحمد ، لأن النبي ﷺ نهى أن يقرأ القرآن راكعاً أو ساجداً(١) .

والذين قالوا : يقرأ حال الجهر ، والخافتة ، إنما يأمرونه أن يقرأ حال الجهر بالفاتحة خاصة ، وما زاد على الفاتحة فإن المشروع أن يكون فيه مستمعاً لا قارئاً .

وهل قراءته للفاتحة مع الجهر واجبة . أو مستحبة ؟ على قولين :
(أحدهما) أنها واجبة ، وهو قول الشافعى في الجديد ، وقول ابن حزم .

(والثاني) أنها مستحبة ، وهو قول الأوزاعى ، والليث بن سعد ، واختيار جدى أبي البركات ، ولا سبيل إلى الاحتياط في الخروج من الخلاف في هذه المسألة ، كما لا سبيل إلى الخروج من الخلاف في وقت العصر ، وفي فسخ الحج ، ونحو ذلك من المسائل .

يتعين في مثل ذلك النظر فيما يواجه الدليل الشرعى ، وذلك أن كثيراً من العلماء يقول صلاة العصر يخرج وقتها إذا صار ظل كل شيء مثليه ، كالمشهور من مذهب مالك ، والشافعى ، وهو إحدى الروایتين عن أحمد .

(١) أخرجه مسلم (٤/١٩٦) ، وأبو داود (٨٧٦) ، وأحمد (١٥٥/١) .

وأبو حنيفة يقول : حينئذ يدخل وقتها ، ولم يتتفقوا على وقت تجوز فيه صلاة العصر ، بخلاف غيرها فإنه إذا أصلى الظهر بعد الزوال بعد مصير ظل كل شيء مثله ، سوى ظل الزوال صحت صلاته ، والمغرب أيضاً تجزئ باتفاقهم إذا صلى بعد الغروب ، والعشاء تجزئ باتفاقهم إذا صلى بعد مغيب الشفق الأبيض ، إلى ثلث الليل ، والفجر تجزئ باتفاقهم إذا صلاتها بعد طلوع الفجر إلى الأسفار الشديدة وأما العصر فهذا يقول : تصلى إلى المثابتين ، وهذا يقول لا تصلى إلا بعد المثابتين . والصحيح أنها تصلى من حين يصير ظل كل شيء مثله إلى اصفرار الشمس ، فوقتها أوسع ، كما قاله هؤلاء ، وهؤلاء ، وعلى هذا تدل الأحاديث الصحيحة المدنية ، وهو قول أبي يوسف ، ومحمد بن الحسن وهو الرواية الأخرى عن أحمد .

ومقصود هنا أن من المسائل مسائل لا يمكن أن يعمل فيها بقول يجمع عليه ، لكن والله الحمد القول الصحيح عليه دلائل شرعية تبين الحق .

ومن ذلك فسخ الحج إلى العمرة ، فإن الحج الذي اتفق الأمة على جوازه أن يهل ممتعنا بحرم بعمره لإنتهاء ، ويهل قارنا وقد ساق المدى ، فاما إن أفرد أو قرن ولم يسق المدى في حجه نزاع بين السلف والخلف :

ومقصود هنا القراءة خلف الإمام فنقول : إذا جهر الإمام استمع لقراءته ، فإن كان لا يسمع بعده فإنه يقرأ في أصح القولين ، وهو قول أحمد وغيره ، وإن كان لا يسمع لصيمه ، أو كان يسمع هممته الإمام ولا يفقه ما يقول : فيه قولان في مذهب أحمد ، وغيره .

والظاهر إنه يقرأ ، لأن الأفضل أن يكون إما مستمعاً ، وإما قارئاً ، وهذا ليس يستمع ، ولا يحصل له مقصود السمع ، فقراءته أفضل من

سكته ، فنذكر الدليل على الفصلين ، على أنه في حال الجهر يستمع ، وأنه في حال الخففة يقرأ .

فالدليل على الأول الكتاب والسنّة والاعتبار :

(أما الأول) فإنه تعالى قال :

« وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لِعَلَّكُمْ تُرَحَّمُونَ » (٢)

وقد استفاض عن السلف أنها نزلت في القراءة في الصلاة ، وقال بعضهم في الخطبة ، وذكر أحمد بن إحدب الإجماع على أنها نزلت في ذلك ، وذكر الإجماع على أنه لا تجب القراءة على المأموم حال الجهر ،

ثم يقول : قوله تعالى :

« وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لِعَلَّكُمْ تُرَحَّمُونَ »

لقطع عام ، فاما أن يختص القراءة في الصلاة ، أو في القراءة في غير الصلاة ، أو بعمهما . والثاني باطل قطعاً ، لأنه لم يقل أحد من المسلمين إنه يجب الاستماع خارج الصلاة ، ولا يجب في الصلاة ، ولأن استماع المستمع إلى قراءة الإمام الذي يأتم به ويجب عليه متابعته أولى من استماعه إلى قراءة من يقرأ خارج الصلاة داخلة في الآية ، إما على سبيل الخصوص : ولما على سبيل العموم ، وعلى التقديرتين فالآية دالة على أمر المأموم بالانصات لقراءة الإمام ، وسواء كان أمر إيجاب أو استحباب .

فالمقصود حاصل : فإن المراد أن الاستماع أولى من القراءة ، وهذا صريح في دلالة الآية على كل تقدير ، والمنازع يسلم أن الاستماع مأمور به دون القراءة ، فيما زاد على الفاتحة ، والآية أمرت بالإنصات إذا قرئ القرآن ، والفاتحة أم القرآن ، وهي التي لا بد من قرائتها في كل صلاة ، والفاتحة أفضل سور القرآن ، وهي التي لم ينزل في التوراة ولا

فِي الإنجيل وَلَا فِي الزبور وَلَا فِي الْقُرْآنِ مِثْلُهَا ، فَيَمْتَنَعُ أَنْ يَكُونُ الْمَرْاد
بِالآيَةِ الْاسْتِمَاعُ إِلَى غَيْرِهَا دُونَهَا ، مَعَ اطْلَاقِ لِفْظِ الْآيَةِ وَعُمُومِهَا ، مَعَ
أَنْ قِرَاءَتِهَا أَكْثَرُ وَأَشَهَرُ ، وَهِيَ أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهَا . فَإِنْ قَوْلُهُ :

« وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ »

يَتَنَاهُوا . كَمَا يَتَنَاهُوا غَيْرُهَا ، وَشَمْوَلُهُ هُوَ أَظْهَرُ لِفْظًا وَمَعْنَى . وَالْعَادِلُ
عَنِ اسْتِمَاعِهَا إِلَى قِرَاءَتِهَا إِنَّمَا يَعْدَلُ لِأَنْ قِرَاءَتِهَا عِنْدَهُ أَفْضَلُ مِنِ الْاسْتِمَاعِ ،
وَهَذَا غَلَطٌ يُخَالِفُ النَّصْ وَالاجْمَاعَ فَإِنَّ الْكِتَابَ وَالسَّنَةَ أَمْرَتُ الْمُؤْمِنَ بِالْاسْتِمَاعِ
دُونَ الْقِرَاءَةِ ، وَالْأَمَةُ مُتَفَقَّةٌ عَلَى أَنِ اسْتِمَاعَهُ لَمَّا زَادَ عَلَى الْفَاتِحَةِ أَفْضَلُ مِنْ
قِرَاءَتِهِ لَمَّا زَادَ عَلَيْهَا .

فَلَوْ كَانَتِ الْقِرَاءَةُ لِمَا يَقْرَأُهُ الْإِمَامُ أَفْضَلُ مِنِ الْاسْتِمَاعِ لِقِرَاءَتِهِ لِكَانَ
قِرَاءَةُ الْمَأْمُونِ أَفْضَلُ مِنْ قِرَاءَتِهِ لَمَّا زَادَ عَلَى الْفَاتِحَةِ ، وَهَذَا لَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ .
وَإِنَّمَا نَازَعَ مِنْ نَازَعٍ فِي الْفَاتِحَةِ لِظُنْهِ أَنَّهَا وَاجِبَةٌ عَلَى الْمَأْمُونِ مَعَ الْجَهْرِ ،
أَوْ مُسْتَحْبَةٌ لَهُ حِينَئِذٍ .

وَجَوابُهُ أَنَّ الْمُصْلَحةَ الْخَاصَّةَ لَهُ بِالْقِرَاءَةِ يَحْصُلُ بِالْاسْتِمَاعِ مَا هُوَ أَفْضَلُ
مِنْهَا ، بِدَلِيلِ اسْتِمَاعِهِ لَمَّا زَادَ عَلَى الْفَاتِحَةِ ، فَلَوْلَا أَنَّهُ يَحْصُلُ لَهُ بِالْاسْتِمَاعِ
مَا هُوَ أَفْضَلُ مِنِ الْقِرَاءَةِ لِكَانَ الْأَوَّلُ أَنْ يَفْعُلُ أَفْضَلُ الْأَمْرَيْنِ ، وَهُوَ
الْقِرَاءَةُ ، فَلَمَّا دَلَّ الْكِتَابُ وَالسَّنَةُ وَالاجْمَاعُ عَلَى أَنِ الْاسْتِمَاعَ أَفْضَلُ لَهُ
مِنِ الْقِرَاءَةِ ، عَلِمَ أَنَّ الْمُسْتَمِعَ يَحْصُلُ لَهُ أَفْضَلُ مَا يَحْصُلُ لِلْقَارِئِ ، وَهَذَا
الْمَعْنَى مُوْجَدٌ فِي الْفَاتِحَةِ وَغَيْرِهَا ، فَالْمُسْتَمِعُ لِقِرَاءَةِ الْإِمَامِ يَحْصُلُ لَهُ أَفْضَلُ
مَا يَحْصُلُ بِالْقِرَاءَةِ ، وَحِينَئِذٍ فَلَا يَحْوِزُ أَنْ يُؤْمِنُ بِالْأَدْنَى وَيُنْهَى عَنِ الْأَعْلَى .

وَتَبَيَّنَ أَنَّهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ قِرَاءَةُ الْإِمَامِ لَهُ قِرَاءَةٌ ، كَمَا قَالَ ذَلِكَ
جَمَاهِيرُ السَّلْفِ وَالْمُخَالِفُ مِنِ الْعُمَّا حَابَةً وَالْتَّابِعِينَ لَهُمْ بِالْإِحْسَانِ . وَفِي ذَلِكَ

الحديث المعروف عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة (٣) ». .

وهذا الحديث روى مرسلا ، ومسندًا لكن أكثر الأئمة الثقة رواوه مرسلا عن عبد الله بن شداد عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وأسنده بعضهم ، ورواه ابن ماجه مسندًا ، وهذا المرسل قد عضده ظاهر القرآن والسنة . وقال به جمما هير أهل العلم من الصحابة والتابعين ومرسله ^{إلى} من أكابر التابعين ، ومثل هذا المرسل يحتاج به باتفاق الأئمة الأربع ، وغيرهم ، وقد نص الشافعى على جواز الاحتجاج بمثل هذا المرسل .

فتبيين أن الاستماع إلى قراءة الإمام أمر دل عليه القرآن دلالة قاطعة ، لأن هذا من الأمور الظاهرة التي يحتاج إليها جميع الأمة ، فكان بيانها في القرآن مما يحصل به مقصود البيان ، وجاءت السنة موافقة للقرآن . في صحيح مسلم عن أبي موسى الأشعري قال : « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبنا ، فين لنا سنتنا ، وعلمنا صلاتنا ، فقال : أقيموا صفوافكم ، ثم ليؤمكم أحدكم ، فإذا كبر فكبروا وإذا قرأ فأنصتوا (٤) » . وهذا من حديث أبي موسى الطويل المشهور . لكن بعض الرواية زاد فيه على بعض ، فنفهم من لم يذكر قوله : « وإذا قرأ فأنصتوا » ومنهم من ذكرها ، وهى زيادة من الثقة ، لا تحالف المزيد ، بل توافق معناه ، وطذا رواها مسلم في صحيحه .

(٣) أحمد (٣٣٩/٣) ، وابن ماجه (٨٥٢) ، والحديث حسن ، انظر : صحيح الجامع للشيخ الألبانى (٦٣٦٣) ، شرح ^{إلى} السنة للبغوى (٨٥/٣) .

(٤) مسلم (١١٩/٤ - ١٢٠) ، وأبو داود (٩٧٢) والنمساني (٢٤١/٢) ، أحمد (٣٩٣/٤) ، عبد الرزاق (٣٠٦٥) ، ابن خزيمة (١٥٩٣) ، البهقى (٩٦/٢ ، ١٤١ ، ١٤٢) في السنن .

فإن الانصات إلى قراءة القارئ من تمام الاتهام به فإن من قرأ على قوم لا يستمعون لقراءته [لم يكونوا مؤمنين به] ، وهذا مما يبين حكمة منع قراءة على المأوم ، فإن متابعته لامامه مقدمة على غيرها ؛ حتى في الأفعال ، فإذا أدركه ساجداً سجد معه ، وإذا أدركه في وتر من صلاته تشهد عقب الوتر ، وهذا لو فعله منفرداً لم يجز ، وإنما فعله لأجل الاتهام ، فيدل على أن الاتهام يجب به ما لا يجب على المنفرد ، ويسقط به ما يجب على المنفرد

وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : «إِنَّمَا جَعَلَ الْإِيمَانَ لِيُؤْتَمْ بِهِ، فَإِذَا كَبَرُوكُرُوا، وَإِذَا قَرَأُوا فَأَنْصَتُوكُمْ»^(٥) . رواه أحمد ، وأبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه . قيل لمسلم بن الحجاج : حديث أبي هريرة صحيح ، يعني «إِذَا قَرَأُوا فَأَنْصَتُوكُمْ» قال هو عندي صحيح ، فقيل له : لم لا تضعه هنا ؟ يعني في كتابه ، فقال : ليس كل شيء عندي صحيح وضعيته هنا ، إنما وضعيت هنا ما أجمعوا عليه^(٦) .

(٥) أحمد (٢/٣١٤، ٤٢٠، ٣١٤) ، (٣٠٠، ١٦٢/٣) ، (١٤٨/٦ ، ١٩٤) ، أبو داود (٦٠٣) ، (٦٠٤) وقال : وهذه الزيادة (وإذا قرأ فأنصتوا) ليست بمحفوظة ، ولكن أخرجه النسائي (٢/١٤٢) يلفظ : (إنما الإمام ليؤتى به) وصححه الشيخ الألباني (٢٣٥٤) صحيح الجامع وفيه الزيادة المذكورة .

وآخرجه ابن أبي شيبة (١/٢٥٣) ، وابن ماجه (٨٤٦) ، وصححه الشيخ الألباني (٢٣٥٥) وفيه الزيادة المذكورة أيضاً .

(٦) مسلم (٤/١٢٢) .

[فائدة] قال الإمام النووي رحمه الله : قد ينكر هذا الكلام ويقال قد وضع أحاديث كثيرة غير مجمع عليها ، والجواب : أنها عند مسلم بصفة الجميع عليه ، ولا يلزم تقليد غيره في ذلك ، وقد ذكرنا في مقدمة هذا الشرح - يعني شرح مسلم - هذا السؤال وجوابه .

وروى الزهري عن ابن أكيمة الليثي عن أبي هريرة . أن رسول الله ﷺ انصرف من صلاة جهر فيها ، فقال : « هل قرأ معى أحد منكم آنفًا ؟ » فقال رجل : نعم . يا رسول الله ! قال : إني أقول مالى أنا زاعم القرآن (٧) . قال : فانهى الناس عن القراءة مع رسول الله ﷺ فيها جهر فيه النبي ﷺ بالقراءة في الصلوات . حين سمعوا ذلك من رسول ﷺ . رواه أحمد وأبو داود ، وابن ماجه ، والنسائي ، والترمذى ، وقال : حديث حسن . قال أبو داود : سمعت محمد بن يحيى بن فارس ، يقول : قوله : « فانهى الناس » من كلام الزهري . وروى عن البخارى نحو ذلك ، فقال : في الكتب من التاريخ ، وقال أبو صالح حدثني الليث حدثني يوسف عن ابن شهاب سمعت ابن أكيمة الليثي يحدث أن سعيد بن المسيب سمع أبو هريرة يقول صلى لنا النبي ﷺ صلاة جهر فيها بالقراءة ثم قال : « هل قرأ منكم أحد معى ؟ » قلنا : نعم ، قال : إني أقول مالى أنا زاعم القرآن » . قال : فانهى الناس عن القراءة فيها جهر الإمام ، قال الليث (٨) : حدثني ابن شهاب ولم يقل : فانهى الناس ، وقال بعضهم : هو قوله الزهري (٩) ، وقال بعضهم : هو قول ابن أكيمه (١٠) ، والصحيح أنه قول الزهري (١١) (١٢) .

(٧) أخرجه أحمد (٤٨٧ ، ٢٨٥ ، ٢٨٤/٢) ، (٣٤٥/٢) ، وأبو داود (٨٢٦) ، والترمذى (٣١١) ، وقال : هذا حديث حسن ، والنسائى (١٤١/٢) وابن ماجه (٨٤٨) ، وابن حبان (١٥٩/٣) ، والبخارى (٢٦٢) في جزء القراءة خلف الإمام ، والبيهقي (١٥٧/٢) ، (١٥٩) في السنن الكبرى ، والبغوى (٨٣/٣) في شرح السنة ، وقد صححه الشيخ الألبانى ، انظر : صحيح الجامع (٦٩١٣) .

(٨) في التاريخ للبخارى : (وقال الليث) .

(٩) في المصدر السابق : (هذا قول الزهري) .

(١٠) في السابق : (وقال بعضهم عن سعيد هذا قول ابن أكيمه) .

(١١) في السابق : (والصحيح قول الزهري) .

(١٢) التاريخ الكبير (٣٨/٨) في جزء الكتبى .

وهذا إذا كان من كلام الزهرى فهو من أدل الدلائل على أن الصحابة لم يكونوا يقرأون في الجهر مع النبي ﷺ ، فإن الزهرى من أعلم أهل زمانه ، أو أعلم أهل زمانه بالسنة ، وقراءة الصحابة خلف النبي ﷺ إذا كانت مشروعة واجبة أو مستحبة تكون من الأحكام العامة ، إلى يعرفها عامة الصحابة والتابعين لهم بإحسان . فيكون الزهرى من أعلم الناس بها ، فلو لم يدينه استدل بذلك على انتقامها ، فكيف إذا قطع الزهرى بأن الصحابة لم يكونوا يقرأون خلف النبي ﷺ في الجهر .

فإن قيل : قال البيهقى : ابن أكيمية رجل مجھول لم يحدث إلا بهذا الحديث وحده ، ولم يحدث عنه غير الزهرى (١٣) .

(١٣) انظر قول الإمام البيهقي في : السنن الكبرى (٢/١٥٩) وقد ورد عليه ابن الترمذى بقوله : (أخرج حديثه ابن حبان في صحيحه ، وبحسنه الترمذى ، وقال : اسمه عمارة ، ويقال : عمرو ، وأخرجه أيضاً أبو داود ولم يتعرض له بشيء ، وذلك دليل على حسناته عنده كما عرف ، وفي الكمال لعبد الغنى : روى عن ابن أكيمية مالك ، ومحمد بن عمرو . وقال ابن سعيد : توفي سنة إحدى ومائتين ، وهو ابن تسع وسبعين .

وقال ابن أبي حاتم : سألت أبي عنه فقال : صحيح الحديث ، حديثه مقبول .

وقال ابن حبان في صحيحه : اسمه عمرو ، وقال ابن معين : روى عنه محمد بن عمرو وغيره .

وحسابك برواية بن شهاب عنه ، وفي التهيد : كان يحدث في مجلس معنيد بن المسيب وهو يصغي إلى حديثه وتحديثه ، وذلك دليل على جلالاته عندهم وثقته . انتهى كلامه وهذا كله بنوى عنه الجهة . انتهى انظر هامش السنن الكبرى (٢/١٥٨) .

قيل : ليس كذلك ، بل قد قال أبو حاتم الرازى فيه : صحيح الحديث ، حدیثه مقبول ، وحکى عن أبي حاتم البستى أنه قال : روى عنه التزهري ، وسعيد بن أبي هلال ، وابن أبيه عمر ، وسالم بن عمارة ابن أكيمة بن عمر

وقد روی مالک في موطنہ عن وہب بن کیسان ، أنه سمع جابر ابن عبد الله يقول : « من صلی رکعة لم يقرأ فيها ، لم يصل إلا وراء الإمام (١٤) » وروى أيضاً عن نافع أن عبد الله بن عمر كان إذا سُئل : هل يتراً خلف الإمام؟ يقول : إذا صلی أحدكم خلف الإمام تجزئه قراءة الإمام ، وإذا صلی وحده فليقرأ . قال : رکان عبد الله بن عمر ، لا يتراً خلف الإمام (١٥) ، وروى مسلم في صحيحه عن عطاء بن يسار أنه سأله زيد بن ثابت عن القراءة مع الإمام ، فقال : لا قراءة مع الإمام في شيء (١٦) .

وروى البيهقي عن أبي وائل أن رجلاً سأله ابن مسعود عن القراءة خلف الإمام ، فقال : أنصبت للقرآن ، فإن في الصلاة شغلاً ، وسيكتفيك ذلك الإمام (١٧) ، وبن مسعود وزيد بن ثابت هما فقيها أهل المدينة ، وأهل الكوفة من الصحابة وفي كلامهما تنبية على أن المانع إنصاته لقراءة الإمام .

(١٤) موطاً مالك (ص ٦٠٧) برقم (١١٣) ولفظه : (من صلی رکعة لم يقرأ فيها يام القرآن) .

(١٥) المصادر السابق (ص ٥٩٧) برقم (١١٢) .

(١٦) أخرجه مسلم (٧٥/٥) .

(١٧) أخرجه البيهقي (١٦٠/٢) في السنن الكبرى .

وَكَلَّتُ الْبَخَارِيُّ فِي « كِتَابِ الْقِرَاءَةِ خَلْفِ الْإِمَامِ » عَنْ أَبِي عَلَى بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ : وَرَوَى الْحَارِثُ عَنْ عَلَى يَسِيعِ فِي الْأَخْرَيْنِ ، قَالَ : وَلَمْ يَسِعِ ، وَخَالِفُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَمَّانُ بْنُ سَعِيدٍ ، يَسِعِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرٍ ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ رَاشِدٍ ، عَنِ الزَّهْرَى ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَبْنَى أَبِي رَافِعٍ . مَوْلَى بْنِ هَشَمٍ ، حَدَّثَهُ عَنْ عَلَى بْنِ أَبِي طَالِبٍ : إِذَا لَمْ يَجْهَرِ الْإِمَامُ فِي الصَّلَوَاتِ ، فَاقْرَأْ بِأَمِ الْكِتَابِ ، وَسُورَةً أُخْرَى فِي الْأَوَّلَيْنِ ، مِنْ الظَّهَرِ وَالْعَصْرِ ، وَفَاتَّهُ الْكِتَابُ فِي الْآخِرَيْنِ مِنْ الظَّهَرِ وَالْعَصْرِ ، وَفِي الْآخِرَةِ مِنَ الْمَغْرِبِ ، وَفِي الْآخِرَيْنِ مِنَ الْمَشَاءِ (١٨) .

وَأَيْضًا : فَلَوْ كَانَتِ الْقِرَاءَةُ فِي الْجَهْرِ وَاجْبَةً عَلَى الْمَأْمُومِ الْزَمِنِ أَحَدُ أَمْرَيْنِ : إِمَامٌ أَنْ يَقْرَأْ مَعَ الْإِمَامِ ، وَإِمَامٌ أَنْ يَجْبَلْ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَسْكُتْ لَهُ حَقُّ يَقْرَأْ ، وَلَمْ نَعْلَمْ نِزَاعًا بَيْنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُ لَا يَجْبَلْ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَسْكُتْ لِقِرَاءَةِ الْمَأْمُومِ بِالْفَاتِحةِ وَلَا غَيْرَهَا ، وَقِرَاءَتُهُ مَعَهُ مُنْهَى عَنْهَا بِالْكِتَابِ وَالسَّنَةِ . فَثَبَّتَ أَنَّهُ لَا يَجْبَلْ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةُ مَعَهُ فِي حَالِ الْجَهْرِ ، بَلْ نَقُولُ : لَوْ كَانَتِ قِرَاءَةُ الْمَأْمُومِ فِي حَالِ الْجَهْرِ وَالْاسْمَاعِ مُسْتَحْبَةً ، لَا سَتْحِبُ لِلْإِمَامِ أَنْ يَسْكُتْ لِقِرَاءَةِ الْمَأْمُومِ ، وَلَا يَسْتَحِبُ لِلْإِمَامِ السُّكُوتُ لِيَقْرَأُ الْمَأْمُومَ عَنْدَ جَاهِزِ الْعُلَمَاءِ ، وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ وَأَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ وَغَيْرِهِمْ .

وَحِجْتُهُمْ فِي ذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَسْكُتْ لِيَقْرَأُ الْمَأْمُومَوْنَ ، وَلَا نَقْلَ هَذَا أَحَدُهُنَّ ، بَلْ ثَبَّتَ عَنْهُ فِي الصَّحِيحِ سُكُوتُهُ بَعْدَ التَّكْبِيرِ لِلْاسْفَاتَاحِ (١٩) ، وَفِي السَّنَنِ (أَنَّهُ كَنَّ لَهُ سُكُوتَانِ) (٢٠) : سُكُوتَةُ فِي أُولَى

(١٨) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (ص/٧) بِرَقْمِ (١) فِي جُزْءِ الْقِرَاءَةِ خَلْفِ الْإِمَامِ ، وَأَخْرَجَهُ الْبِهْرَقِيُّ (ص/٩٢، ٩٣) فِي كِتَابِ الْقِرَاءَةِ خَلْفِ الْإِمَامِ .

(١٩) الْبَخَارِيُّ (١/١٨٩)، وَمُسْلِمُ (٥/٩٦) .

(٢٠) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٧٧) ، (٧٧٨) ، (٧٧٩) ، (٧٨٠) ، (٧٨١) وَالْتَّرْمِذِيُّ (٢٥١) وَقَالَ : حَدِيثُ حَسْنٍ ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهٍ (٨٤٤) ،

• (٨٤٥)

القراءة ، وسكتة بعد الفراغ من القراءة ، وهى سكتة لطيفة للفصل لا تتسع لقراءة الفاتحة : وقد روى أن هذه السكتة كانت بعد الفاتحة : ولم يقل أحد إنه كان له ثلات سكتات ، ولا أربع سكتات ، فن نقل عن النبي ﷺ ثلات سكتات أو أربع فتقد قال قوله لم ينقله عن أحد من المسلمين ، والسكتة التي عقب قوله : «وَلَا الضَّالُّينَ» من جنس السكتات إلى عند رؤوس الآي . ومثل هذا لا يسمى ممكوتاً ، ولهذا لم يقل أحد من العلماء إنه يقرأ في مثل هذا .

وكان بعض من أدركنا من أصحابنا يقرأ عقب السكتة عند رؤوس الآي . الآي . فإذا قال الإمام :

«الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» (٢١)

قال : (الحمد لله رب العالمين) وإذا قال :

«إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ» (٢٢)

قال : (إياك نعبد وإياك نستعين) وهذا لم يقله أحد من العلماء .

وقد اختلف العلماء في سكتة الإمام على ثلاثة أقوال : فقيل : لا سكتة في الصلاة بحال ، وهو قول مالك . وقيل فيها : سكتتان ، وهو قول الشافعى ، وأحمد ، وغيرهما لحديث سمرة بن جندب : «أن رسول الله ﷺ كان له سكتتان : سكتة حين يفتح الصلاة ، وسكتة إذا فرغ من السورة الثانية . قبل أن يركع (٢٣)» فذكر ذلك لعمران ابن حبيبن ، فقال : كذب سمرة . فكتب في ذلك إلى المدينة إلى أبي

(٢١) سورة الفاتحة : ١ .

(٢٢) سورة الفاتحة : ٥ .

(٢٣) سبق تصریحه .

ابن كعب ، فقال : صدق سمرة ، رواه أحمد . واللفظ له وأبو داود
وابن ماجه ، والترمذى ، وقال حديث حسن .

وفي رواية أبي داود : « سكتة إذا كبر . وسكتة إذا فرغ (٢٤) بعد
(غير المغضوب عليهم ولا الضالين) » وأحمد رجح الرواية الأولى ،
واستحب السكتة الثانية ؛ لأجل الفصل . ولم يستحب أحمد أن يسكت
الإمام لقراءة المأمور ، ولكن بعض أصحابه استحب ذلك ، ومعلوم أن
النبي ﷺ لو كان يسكت سكتة تتسع لقراءة الفاتحة ، لكان هذا مما تتوفر
الهمم والدواعي على نقله ، فلما لم ينقل هذا أحد علم أنه لم يكن .

والسكتة الثانية في حديث سمرة قد نفتها عمران بن حصين ، وذلك
أنها سكتة يسيرة ، قد لا ينضبط مثاها ، وقد روى أنها بعد الفاتحة .
والمعلوم أنه لم يسكت إلا سكتتين ، فعلم أن احداثها طويلة ، والأخرى
بكل حال لم تكن طويلة متسبعة لقراءة الفاتحة .

وأيضاً فلو كان الصحابة كاهم يقرؤن الفاتحة خلفه إما في السكتة
الأولى وإما في الثانية لكن هنا مما تتوفر الهمم والدواعي على نقله ، فكيف
ولم ينقل هذا أحد عن أحد من الصحابة أنهم كانوا في السكتة الثانية خلفه
يقرؤن الفاتحة ، مع أن ذلك لو كان مشروعاً لكان الصحابة أحق الناس
بعلمه ، وعمله ، فعلم أنه بدعة .

وأيضاً فالمقصود بالجهر اسماع المأمورين ، وهذا يؤمنون على قراءة
الإمام في الجهر دون السر ، فإذا كانوا مشغولين عنه بالقراءة فقد أمر
أن يقرأ على قوم لا يستمعون لقراءاته ، وهو بمنزلة أن يحدث من لم
يستمع لحديثه ، ويخطب من لم يستمع خطبته ، وهذا سمه تنزه عنه

انشر يعنة . ولهذا روى في الحديث : « مثل الذي يتكلم والإمام يخطب كمثل الحمار يحمل أسفاراً » ذهكذا إذا كان يقرأ الإمام يقرأ عليه .

(٢٥) أخرجه أحمد (١/٢٣٠) ، وانطرباني (١٢٥٦٣) في الكبير ، قال الحافظ البشمى (٢/١٨٤) في مجمع الزوائد : رواه أحمد والبزار ، الطبراني في الكبير ، وفيه بحالة بن معين وقد ضعفه الناس ، ووثقه النسائي في رواية .

وقد ضعف السند في الشيخ الألباني ، انظر : ضعيف الجامع (٤٢٤٠) .

فصل

ولذا كان المأمور مأموراً بالاستماع والانصات لقراءة الإمام ، لم يشغله عن ذلك بغيرها ، لا بقراءة ، ولا ذكر ، ولا دعاء ، ففي حال جهر الإمام لا يستفتح ولا يتعدى . وفي هذه المسألة نزاع . وفيها ثلاثة أقوال ، هي ثلات روایات عن أَحْمَدَ . قيل : إنه حال الجهر يستفتح ويتعود ، ويتعود ، ولا يقرأ ، لأنَّه بالاستماع يحصل له مقصود القراءة ، بخلاف الاستفتاح والاستعاذه ، فإنه لا يسمعهما .

وقيل . يستفتح ولا يتعدى ، لأن الاستفتاح تابع لتكبيرة الإحرام بخلاف التعوذ فإنه تابع للقراءة ، فمن لم يقرأ لا يتعدى .

وقيل : لا يستفتح ولا يتعدى حال الجهر ، وهذا أصح ، فإن ذلك يشغل عن الاستماع والانصات المأمور به ، وليس له أن يشغله عملاً أمر به بشيء من الأشياء .

ثم اختلف أصحاب أَحْمَدَ : ف منهم من قال هذا الخلاف إنما هو في حال سكوت الإمام ، هل يشغله بالاستفتاح ، أو الاستعاذه ، أو بأحد هما أو لا يشغله إلا بالقراءة لكونها مختلفاً في وجوبها . وأما في حال الجهر فلا يشغله بغير الانصات المعروفة عند أصحابه أن هذا النزاع هو في حال الجهر ، لما تقدم من التعليل ، وأما في حال الخافتة فالأفضل له أن يستفتح ، واستفتاحه حال سكوت الإمام أفضل من قراءته في ظاهر مذهب أَحْمَدَ ، وأبي حنيفة وغيرهما : لأن القراءة يعتادون إليها بالاستماع ، بخلاف الاستفتاح .

وأما قول القائل : إن قراءة المأمور مختلف في وجوبها ، فيقال : وكذلك الاستفتاح هل يجب ؟ فيه قولان مشهوران في مذهب أحمد ، ولم يختلف قوله : إنه لا يجب على المأمور القراءة في حال الجهر . واختار ابن بطة وجوب الاستفتاح ، وقد ذكر ذلك روايتين عن أحمد .

فعلم أن من قال من أصحابه كأبي الفرج ابن الجوزي إن القراءة حال المخافته أفضل في مذهبه من الاستفتاح ، فقد غلط على مذهبه . ولكن هذا يناسب قول من استحب قراءة الفاتحة حل الجهر ، وهذا ما علمت أحداً قاله من أصحابه ، قبل جدي أبي البركات ، وليس هو مذهب أحمد ولا عامة أصحابه ، مع أن تعليل الأحكام بالخلاف علة باطلة في نفس الأمر ، فإن الخلاف ليس من الصفات التي يعلق الشارع بها الأحكام في نفس الأمر ، فإن ذلك وصف حادث بعد النبي ص ، ولكن يسلكه من لم يكن عالماً بالأدلة الشرعية في نفس الأمر ، اطلب الاحتياط .

وعلى هذا ففي مجال المخافة هل يستحب له مع الاستفادة
إذا لم يقرأ ؟ على روايتين .

والصواب : إن الاستعادة لا تشرع إلا من قرأ ، فلن اتسع الزمان
للقراءة استعاده وقرأ ، وإلا أنها نصت .

لـ فـ

غيره : لقوله عليه السلام : « من قرأ القرآن فله بكل حرف عشر حسنات ، أما إني لا أقول : (الاسم) حرف ، ولكن ألف حرف ولا محرف . و Mime حرف (٢٦) » قال الترمذى : حديث صحيح .

وقد ثبت في خصوص الصلاة قوله في الحديث الصحيح ، الذي رواه مسلم عن أبي هريرة عن النبي عليه السلام قال : « من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداع - ثلاثاً » أي : غير تمام فقيل لأبي هريرة : إني أكون وراء الإمام . فقال : اقرأ بها في نفسك فإني سمعت رسول الله عليه السلام يقول : « قال الله : قسمت الصلاة بيدي وبين عبادى نصفين ، فنصفها لي ، ونصفها لعبدى ولعبدى ما سأله . فإذا قال العبد : (الحمد لله رب العالمين) قال الله : حمدنى عبدى ، فإذا قال : (الرحمن الرحيم) قال الله : أثني على عبدى ؛ فإذا قال : (مالك يوم الدين) قال : مجده عبدى ، وقال مرة : فوض إلى عبدى - فإذا قال : (إياك نعبد وإياك نستعين) قال : هذا بيدي وبين عبدى ، ولعبدى ما سأله ، فإذا قال : (اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم ، غير المغضوب عليهم ولا الضالين) قال : هذا لعبدى ، ولعبدى ما سأله (٢٧) » .

وروى مسلم في صحيحه عن عمران بن حصين : أن رسول الله عليه السلام صلى الظاهر ، فجعل رجل يقرأ خلفه : بسبع اسم رب الأعلى ، فلما انصرف قال : « أيكم قرأ ؟ أو أيكم القارئ » — قال رجل : أنا ،

(٢٦) أخرجه الترمذى (٣٠٧٥) وقال : هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه ، وأخرجه الحاكم (٥٥٥/١) بنحوه . وقال : هذا حديث صحيح ، وتعقبه الذهبي بقوله : لكن إبراهيم بن سلم - أحد الرواة - ضعيف . وأخرجه البهريizi (٢١٣٧) في مشكاة المصايب . وقد صححه الشيخ الألبانى . انظر صحيح الجامع برقم (٦٣٤٥) .

(٢٧) أخرجه مسلم (١٠٢٠ - ١٠١/٤) .

قال : قد ظنت أن بعضكم خالجنيها (٢٨) » رواه مسلم . فهذا قد قرأ خلفه في صلاة الظهر ، ولم ينبه ولا غيره عن القراءة ، لكن قال : « قد ظنت أن بعضكم خالجنيها » أى نازع عنها . كما قال في الحديث الآخر : « إنى أقول مالى أنازع القرآن (٢٩) » .

وفي المسند عن ابن مسعود قال : كانوا يقرأون خلف النبي ﷺ ، فقال : « خلطتم على القرآن (٣٠) » فهذا كراهة منه لمن نازعه وخالجه ، وخلط عليه القرآن ، وهذا لا يكون من قرأ في نفسه بحيث لا يسمعه

(٢٨) أخرجه مسلم (١١٠/٤) .

[فائدة]

قوله : (خالجنيها) أى نازع عليها ، قال الإمام النووي رسمه الله : ومعنى هذا الكلام الإنكار عليه ، والإنكار في جهره ، أو رفع صوته بحيث أسمع غيره لا عن أصل القراءة ، بل فيه أنهم كانوا يقرأون بالسورة في الصلاة السرية .

وفيه إثبات قراءة السورة في الظهر للإمام وللماضي ، وهذا الحكم عندنا ، ولنا وجه شاذ ضعيف أنه لا يقرأ المأمور السورة في المسندة ، كما لا يقرأها في الجهرية ، وهذا خلط ، لأنه في الجهرية يؤمر بالإنصات ، وهذا لا يسمع ، فلا معنى لسكته من غير استماع ، ولو كان في الجهرية بعيداً عن الإمام لا يسمع قراءته ، فالأصح أنه يقرأ السورة ، والله أعلم . انتهى نخلا عن شرح النووي على مسلم (١١٠ - ١١٩/٤) .

(٢٩) سبق تخيجه .

(٣٠) أخرجه أحمد (٤٥١/١) ، والبخاري (ص/٨٧) في جزء القراءة برقم (٢٥٤) ، والبيهقي (ص/١٦٨) في كتاب القراءة ، والدارقطني (٤٣٤/١) .

غيره ، وإنما يكون من أسمع غيره ، وهذا مكرر لـ «لا فيه من المنازعة لغيره» ، لا لأجل كونه قارئاً خلف الإمام ، وأما مع حماقة الإمام . فإن هذا لم يرد حديث بالمعنى عنه ، ولهذا قال : «أيكم القارئ؟»^(٣١) . أي القارئ الذي نازعنى ، لم يرد بذلك القارئ في نفسه ، فإن هنا لا ينزع ، ولا يعرف أنه خالج النبي ﷺ ، وكراهة القراءة خلف الإمام إنما هي إذا امتنع من الانصات المأمور به ، أو إذا نازع غيره ، فإذا لم يكن هناك إنصات مأمور به ، ولا منازعة ، فلا وجه للمنع من تلاوة القرآن في الصلاة . والقارئ هنا لم يتعذر عن القراءة باستعمال فيفوته الاستعمال والقراءة جمِيعاً ، مع الخلاف المشهور في وجوب القراءة في مثل هذه الحال ، بخلاف وجوبها في حال الجهر ، فإنه شاذ ، حتى نقل أَحْمَدُ الْاجْهَاعَ عَلَى خِلَافِهِ .

وأبو هريرة وغيره من الصحابة فهموا من قوله : قسمت الصلاة ، وبين عبدى نصفين^(٣٢) ، فإذا قال العبد : (الحمد لله رب العالمين) ذلك يعم الإمام والمأموم .

وأيضاً في جميع الأذكار التي يشرع للإمام أن يقولها سراً يشرع للمأموم ، يقولها سراً كالتسبيح في الركوع والبسجود ، وكالتشهد والدعاء . وعلوم أن القراءة أفضل من الذكر والدعاء ، فلأى معنى لا تشرع له القراءة ، السر ، وهو لا يسمع قراءة للسر ، ولا يؤمن على قراءة الإمام في السر .

وأيضاً فإن الله سبحانه لما قال :

«إِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرَحَّمُونَ»^(٣٣)

(٣١) سبق تخریجه .

(٣٢) سبق تخریجه .

(٣٣) سورة الأعراف : ٢٠٤ .

وقال : « وَادْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً . وَدُونَ الْجَهْرِ
مِنَ الْقَوْلِ بِالْغُلُوْ وَالْأَصَالِ ، وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ » (٣٤)
وهذا أمر للنبي ﷺ ، ولأمته ، فإنه ما خطط به خوطب به الأمة
ما لم يرد به نص بالخصوص . كقوله :

« وَسَبِّحْ بِيَمِنْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ » (٣٥)

وقوله : « وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسْقِ اللَّيْلِ » (٣٦)

« أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسْقِ اللَّيْلِ » (٣٧)

ونحو ذلك . وهذا أمر يتناول الإمام والمأمور والمنفرد بأن يذكر الله
في نفسه بالغدو والأصال ، وهو يتناول صلاة الفجر والظهر والعصر ،
شيئون المأمور مأموراً بذكر ربه في نفسه لكن إذا كان مستمعاً كان مأمورا
بالاسماع ، وإن لم يكن مستمعاً كان مأموراً بذكر ربه في نفسه . والقرآن
أفضل الذكر كما قال تعالى :

« وَهَذَ ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ » (٣٨)

وقال تعالى : « وَقَدْ آتَيْنَاكَ مِنَ الْدُّنْدُنَاتِ ذِكْرًا » (٣٩)

وقال تعالى : « وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكَاهُ
وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَغْمَى » (٤٠)

(٣٤) سورة الأعراف : ٢٠٥ .

(٣٥) سورة ق : ٣٩ .

(٣٦) سورة هود : ١١٤ .

(٣٧) سورة الإسراء : ٧٨ .

(٣٨) سورة الأنبياء : ٥٠ .

(٣٩) سورة طه : ٩٩ .

(٤٠) سورة طه : ١٢٤ .

وقال : « مَا يَأْتِيَهُمْ مِّنْ ذِكْرٍ مِّنْ رَّبِّهِمْ مُّحَدَّثٌ » (٤١)
وأيضاً : فالسکوت بلا قراءة ولا ذكر ولا دعاء ليس عبادة ،
ولا مأموراً به ، بل يفتح باب الوسعة ، فالاشتغال بذكر الله أفضل
من السکوت ، وقراءة القرآن من أفضل الخير ، ولما كان كذلك فالذکر
بالقرآن أفضل من غيره ، كما ثبت في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ أنه
قال : أفضـلـ الـكـلامـ بـعـدـ الـقـرـآنـ أـرـبعـ وـهـنـ مـنـ الـقـرـآنـ سـبـحـانـ اللهـ ،
وـالـحـمـدـ اللـهـ ، وـلـاـ إـلـهـ إـلـاـ اللـهـ ، وـالـلـهـ أـكـبـرـ (٤٢) ». رواه مسلم في صحيحه ،
وعن عبد الله بن أبي أوفى قال : « جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : إني
لا أستطيع أن آخذ من القرآن شيئاً فعلمـي ما يجزـئـيـ منهـ ، فقالـ : « قـلـ
سبـحـانـ اللهـ ، وـالـحـمـدـ اللـهـ ، وـلـاـ إـلـهـ إـلـاـ اللـهـ ، وـالـلـهـ أـكـبـرـ ، وـلـاـ حـوـلـ وـلـاقـوةـ
إـلـاـ بـالـلـهـ » فـقـالـ : يا رسول الله ! هذا الله ، فـلـىـ ، قالـ : قـلـ « اللـهـمـ
أـرـحـمـنـيـ ، وـارـزـقـنـيـ وـعـافـيـ ، وـاهـدـنـيـ » فـلـامـ قـامـ قـالـ : هـكـنـاـ بـيـدـيـهـ
فـقـالـ رسولـ اللهـ ﷺ : « أـمـاـ هـذـاـ فـقـدـ مـلـأـ يـدـيـهـ مـنـ الـخـيـرـ (٤٣) ». رواه
أـحـمـدـ ، وـأـبـوـ دـاـوـدـ ، وـالـنـسـائـيـ .

والذين أوجبوا القراءة في الجهر : احتجوا بالحديث الذي في السنن
عن عبادة أن النبي ﷺ قال : « إذا كنتم ورأي فلا تقرؤوا إلا بفاتحة

(٤١) سورة الأنبياء : ٢ .

(٤٢) آخر بجه البخاري (١٧٣/٨) ، وأحمد (٢٠/٥) ، (٣٦/٤) :
وآخر بجه مسلم (١١٧/١٤) بالفظ : (أحب الكلام إلى الله) ، وأخر بجه
البيهقي (٣٨١/٢) ، والحاكم (٢٤١/١) .

(٤٣) آخر بجه مسلم (١٩/١٧) من حديث سعد ، وأبو داود
(٨٣٢) . وأحمد (١٨٠/١) ، والنـسـائـيـ (١٤٣/٢) . من حديث
عبد الله بن أبي أوفى .

الكتاب ، فإنه لا صلاة من لم يقرأ بها (٤٤) . وهذا الحديث معلل عند أئمة الحديث بأور كثيرة . ضعفه أحمد وغيره من الأئمة . وقد بسط الكلام على ضعفه في غير هذا الموضوع ، وبين إن الحديث الصحيح قول النبي ﷺ : « لا صلاة إلا بأم القرآن (٤٥) » فهذا هو الذي أخر جاه في الصحيحين . ورواه الزهرى عن محمود بن الربيع عن عبادة . وأما هذا الحديث فغلط فيه بعض الشاميين وأصله أن عبادة كان يوم بيته المقدس ، فقال هذا فاشتبه عليهم المرفوع بالوقوف على عبادة .

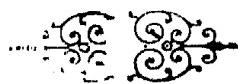
وأيضاً : فقد تكلم العلماء قديماً وحديثاً في هذه المسألة ، وبشكلوا القول فيها ، وفي غيرها ، من المسائل . وتارة أفردوا القول فيها في مصنفات مفردة ، وانتصرت طائفة للإثبات في مصنفات مفردة : كالبخارى وغيره . وطائفة للنفي : كأبي مطیع البليخى ، وكرام ، وغيرهما .

ومن تأمل مصنفات الطوائف تبين له القول الوسط ، فإن عامة المصنفات المفردة تتضمن صور كل من القولين المتباینين ، قول من ينتهي

(٤٤) أخرجه أبو داود (٨٢٣) ، والترمذى (٣١٠) وقال :
 الحديث حسن ، أخرجه أحمد (٣١٦/٥ ، ٣٢٢) ، والحاكم (٢٣٨/١ ، ٢٣٩)
 ، والدارقطنى (٣١٨/١) ، (٣١٩/١) ، ابن حبان (٤٦٠) ،
 والبغوى (٨٢/٣) في شرح السنة ، ولكن ضعف الحديث الشيخ الألبانى
 حفظه الله ، انظر : ضعيف الجامع (٢٠٨١) ، (٤٦٨٤) .

(٤٥) أخرجه البخارى (١٩٢/١) ، ومسلم (١٠٠/٤) ، والنسائى
 (١٣٧/٢) ، وأحمد (٣٢٢/٥) ، وابن ماجه (٨٣٧) ، والبيهقى
 (ص/٢٤) في كتاب القراءة خلف الإمام .

عن القراءة خلف الإمام ، حتى في صلاة السر . وقول من يأمر بالقراءة خلفه مع سماع جهر الإمام ، والبعخارى ومن بالغ في الانتصار للاثبات بالقراءة حتى مع جهر الإمام ؛ بل يوجب ذلك ، كما يقول الشافعى في الجديد ، وابن حزم ، ومع هذا فحججه ومصنفه إنما تتضمن تضييف قول أبي حنيفة في هذه المسألة وتوابعها .



تم التحقيق

والحمد لله الذى بنعمته تم الصالحات

أبو مريم محمدى بن فتحى السيلم

الفهرس

الموضوع الصفحة

3	بين يدي الكتاب وأهميته
5	العمل في الكتاب
6	أصل الكتاب
7	ترجمة المصنف
١٥	باب صلاة الجماعة
١٧	حكم الصلاة في المساجد التي على القبور
١٨	فائدة عظيمة
١٩	إقامة الصلوات الخمس في المساجد من أعظم العبادات
٢٠	أدلة الموجبون : لصلاة الجماعة في المساجد
٢٦	أدلة من قال : لا تصح صلاة المنفرد إلا بعذر
٢٩	قاعدة الشريعة فيمن كان عازماً على الفعل ولم يفعله
٣٣	من سمع الداعي ولم يجيب
٣٥	من اعتقد أن الصلاة في بيته أفضل
٣٦	رجل جار للمسجد ولم يحضر
٣٧	إذا أقيمت صلاة الفريضة . يأتي بها أم السنة
٤٠	رسالة القراءة خلف الإمام
٤٣	الدليل « الكتاب والسنة والاعتبار »
٥٢	المقصود باستماع المأمور أثناء الجهر
٥١	سكت الإمام على ثلاثة أقوال
٥٥	حكم القراءة إذا لم يسمع قراءة الإمام
٦٠	وجوب القراءة

صدر حديثاً

تهذيب

أَهْوَالُ الْقِبْلَةِ

وأحوال أهلها إلى النشور

الحافظ

زين الدين عبد الرحمن بن رجب السجستاني

كتاب الصحاح في المذاهب
للنشر والتحقيق والتوزيع

To: www.al-mostafa.com